# وثائق الحرم القدسي الشريف




# الاقتصادي للقدس في العصر المملوكي

**الدكتور/ علي السيد علي محمود**

جامعة القاهرة - فرع الفيوم - مصر

**القدس** ليست مجرد مدينة من عشرات الألوف من مدن الأرض، ولكنها رمز دار ويدور من حوله صراع مرير على مدى أجيال عدة في تاريخ المنطقة العربية. والمثير للانتباه أن القدس كما كانت محوراً للدعوة الصليبية بالأمس، فهي محور الدعاوى الصهيونية اليوم. وأنها لم تعرف التعصب إلا حين احتلها الصليبيون، فمات التسامح في بلد التسامح؛ ثم عاد السلام لمدينة السلام حين استعادها العرب تحت راية صلاح الدين، وتدعم السلام حين تم طرد الصليبيين من فلسطين. وعادت مدينة الحب والتسامح تبني الحضارة وتزرع الثقافة وتعلم الإنسان.

إلى أن جاء هذا الزمن الذي تشرذم فيه العرب، وتباغضوا، وتنافروا فسقطت مدينة السلام في أيدي أعداء السلام. ومرة أخرى عاد التعصب لمدينة التسامح والسلام. ولأن الحب والسلام والحق ينتصر دائما في النهاية، فسوف تعود مدينة السلام إلى سابق سيرتها الأولى. ليس بالأماني، ولكن بتوحيد الجهد العربي وبمواصلة العمل والكفاح ضد عدونا الحقيقي في الداخل والخارج.

وفي العدد التاسع والعشرين بعد المائة الصادر في شهر يونيو عام ١٩٩٩ م تحدثنا عن وثائق الحرم القدسي الشريف التي تم الكشف عنها في المتحف الإسلامي في القدس ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦م وأهميتها في دراسة التاريخ الاجتماعي للقدس، واليوم نواصل المسيرة للكشف عن جانب هام من هذه الوثائق وهو أهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي للمدينة المقدسة في العصر المملوكي «٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م». إذ أن هذه المجموعة من الوثائق تلقي أضواءً جديدة على الحياة الاقتصادية قلما نجد لها مثيلا في المصادر التاريخية والأدبية الأخرى والتي اهتمت بالتاريخ المقدسي. فهي حافلة بكنز من المعلومات في شتى المجالات الاقتصادية، من حيث الزراعة ونظمها، والطرق التي كانت متبعة، وإيجار الأرض الزراعية، وأحوال الفلاحين، وتحديد كثير من القرى التابعة للقدس، وأنواع التجار، والمؤسسات التي تخدم التجارة، ونظام البيع والرهن ، والمكاييل والموازين المستخدمة، وكذلك أنواع النقود المستعملة، والحالات التي كان يتحتم فيها تدخل الدولة، والملكية العامة، واحترام الملكية الخاصة، وإقرار التفاوت الاقتصادي بين الناس، وصادرات وواردات القدس، وأرباب الحرف، وأهم المواد المستعملة وبعض أدوات الإنتاج، والأجور والمرتبات، وريع بعض الأوقاف وطرق تحصيل الإيجار، وضمان حد الكفاية لسكان المدينة، والصناعات التي اشتهرت بها المدينة ، ومحاربة الإقراض بالربا وشيوع عملية القرض الحسن، والمعاملات المالية المختلفة، وأسعار بعض الجواري والعبيد وبعض الدواب، ووسائل المواصلات، وتحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع.

### الزراعة:

احتلت الزراعة مكانة رئيسية بين الأنشطة الاقتصادية السائدة في القدس منذ قديم الزمان وحتى العصر المملوكي. خصوصاً في أطراف المدينة وحولها في كثير من التلال والأودية والقرى بما تخللها من موارد مياه، والتي أمدت المدينة بحاجة سكانها من الحبوب والخضراوات والفاكهة، وفي ذلك يقول الرحالة الفارسي ناصر خسرو الذي زارها سنة ٤٣٨هـ / ١٠٤٧م «وسواد رساتيق بيت المقدس جبلية كلها، والزراعة

وأشجار الزيتون والتين وغيرها تنبت كلها بغير ماء، والخيرات بها كثيرة ورخيصة...» كما يقول في موضع آخر «وحين يسير السائر من المدينة جنوباً مسافة نصف فرسخ، وينزل المنحدر يجد عين ماء تنبع من الصخر، تسمى عين سلوان. وقد أقيمت عندها عمارات كثيرة وغرسوا بها البساتين»(١).

وتشير المصادر إلى أن بركة سلوان «سلوام» هذه والتي تقع أسفل جبل صهيون في وادي جهنم، والقرية المسماة باسمها كانت تقوم بها كثير من الزراعات على مياه تلك البركة، وكذلك على المجرى المائي الذي يسمى جيحون والموجود في نفس الوادي.(٢) كما أن الحقول التي كانت تروى من بركة سلوان أو مجرى جيحون تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية في فلسطين، وبعض هذه الأراضي كانت تنتج في السنة أربعة محاصيل لتوفير مياه الري اللازمة لها، فضلاً عن أنها كانت عامرة بحقول القمح والشعير، وبساتين الفواكه التي امتلأت أشجارها بكثير من التين والعنب واللوز والجوز(٣).

كما أن القرى المحيطة بالقدس من جهة الشرق كانت تعتبر ضمن أهم المناطق الزراعية التي اعتمدت عليها المدينة في عصر سلاطين المماليك، ومنها أريحا شرقي بيت المقدس بالقرب من نهر الأردن، وقد كانت إقطاعا لمن يكون نائبا للقدس الشريف(٤).

يضاف إلى ذلك بعض القرى الواقعة إلى الغرب من المدينة، ومنها قرية تعرف باسم «البقعة»، والتي كانت أرضها من أحسن الأراضي الزراعية. هذه القرى كان بها من موارد المياه ما يفي بحاجتها من الزراعة، فهناك عين ماء العذراء في المنطقة المنخفضة من وادي القدرون، والتي تسمى بئر أيوب، وهناك عين أم الدرج وهي التي تسمى عين مريم، وكذلك عين اللوزة وغيرها من العيون والآبار التي وفرت لتلك المناطق حاجتها من المياه اللازمة للري بالإضافة إلى مياه الأمطار(٥).

ومن القرى التابعة لبيت المقدس تذكر لنا الوثيقة رقم ٢٢٣ قرية زكريا البطيخ، وهي قرية تقع على بعد حوالي عشرين كيلو مترا شمال غرب القدس(٦). كما تشير الوثيقة رقم ٢٦٥ إلى قرية بيت أونية وقف الحرم الشريف، وهي اليوم قرية بيتونيا، في ظاهرة بلدة رام الله(٧) وقرية عين عريك إلى الغرب من مدينة رام الله وكانت وقفا على الحرم القدسي الشريف(٨). وقرية نحالين، وهي قرية في قضاء الخليل تقع شمال مدينة الخليل قرب قرية بيت صوريف وبيت إمر ووادي فوكين وجبعة من عمل القدس الشريف(٩). وقرية العوجا، وهي قرية معروفة تقع في الشمال الشرقي من مدينة أريحا فيها أراضي مساحتها تتجاوز مائة ألف دونم يزرع فيها الموز والبرتقال، وتقع بالقرب منها عين العوجا ووادي العوجا الذي تنتهي فيه الأمطار الهابطة من

الجبال، هذه القرية وقفها السلطان الظاهر بيبرس على الحرم القدسي الشريف سنة ٦٦٤هـ [١٠]. وقرية نوبا من قرى قضاء الخليل[١١].

وكما كانت القرى المجاورة لبيت المقدس تمثل المناطق الزراعية التي اعتمدت عليها المدينة في الوفاء باحتياجاتها من الغذاء، فقد كانت هناك بعض الأودية، مثل الوادي الممتد بين بيت المقدس وبيت لحم والخليل، والذي زخر بكثير من الزروع والحدائق والبساتين العامرة بالعنب والتين والزيتون والسماق[١٢]. فضلا عن خصوبة أرض ذلك الوادي وكثرة موارده المائية والتي تجعل الحياة تبعث على السرور[١٣].

ويمكننا أن نضيف إلى المناطق الزراعية السابقة التلال المحيطة بمدينة بيت المقدس، لا باعتبار ما قد ينبت على سفوحها ومنحدراتها من الحشائش وأعشاب تصلح للرعي، ولكن على أساس أن هذه التلال كانت تمثل إحدى المناطق الزراعية الهامة لمدينة القدس ذاتها، وقد اشتهرت هذه التلال باسم المحاصيل التي زرعت بها، مثل «تل الفولة» والذي كان يقع على بعد خمسة كيلو مترات إلى الشمال من بوابة دمشق في القدس، هذا التل يطل حاليا على الطريق المؤدية إلى نابلس[١٤]. هذا فضلا عن بعض المناطق المسطحة داخل المدينة أو خارج أسوارها مباشرة والتي استغلت في الزراعة حسبما يفهم مما أورده الرحال «كازولا» الذي زارها أواخر القرن الخامس عشر للميلاد[١٥].

بالإضافة إلى الأراضي الصالحة للزراعة والواقعة خارج أسوار المدينة والملاصقة لها، والتي أطلق عليها اسم «الجورة» لمجاورتها لأحد أسوار المدينة. ففي وثيقة وقف السلطان صلاح الدين الأيوبي على الخانقاه الصلاحية بالقدس والتي تمت في الخامس من شهر رمضان سنة ٥٨٥هـ جاء ذكر أرض الجورة العليا الشمالية وأرض الجورة السفلي الجنوبية، ويتضح من الوقفية أن أرض الجورة العليا الشمالية، والجورة السفلى القبلية أو الجنوبية أنهما كانتا في المنطقة الواقعة - غربي سور المدينة الحالي ظاهر باب الخليل بين شارع مأمن الله الحالي وبركة السلطان - وكان بين هاتين الجورتين طريق، كما كان بين الجورتين وسور المدينة طريق سالك إلى باب الخليل، وربما كانت الجورة العليا الشمالية في موقع جورة العناب، والجورة السفلي اليوم في موقع بركة السلطان[١٦].

## نظام الزراعة:

أما عن نظام الزراعة والآلات المستخدمة في ذلك العصر، فالحقيقة أن المصادر التاريخية التقليدية التي تحدثت عن القدس تكاد تكون خالية إلا من إشارة واحدة

وردت عند ابن الصيرفي في ذكره لحوادث سنة ٨٧٦هـ / ١٤٧١م في عهد السلطان الأشرف قايتباي عن أحد أبناء القدس ويدعى برهان الدين العجلوني من «أنه استأجر من وكيلين عن أميرين بالشام قطعة أرض مدة معلومة وحكم بها حاكم شرعي وتوجه ليزرعها فوجدها مزروعة لغيره فأخذ من الذين زرعوها مقاسمته على عادة البلاد الشامية»[١٧]. وهذه هي الإشارة الوحيدة عن نظام المقاسمة وفيها يقوم أحد الأشخاص باستئجار الأرض من مقطعها، ويقوم هو بالإنفاق عليها وشراء كل ما يلزمها، ثم يتقاسم ثمن المحصول هو ومن قام بزراعتها[١٨].

وجدير بالذكر أن نظام المقاسمة هذا يختلف باختلاف الأرض ونظام ريها، فتكون تارة مناصفة، وتارة مثالثة، وتارة مرابعة، وتارة مخامسة أو مسادسة[١٩]. ويحل نصيب الفلاح من هذه المقاسمة بعد نضج المحصول وحصاده، فتكون المقاسمة بحسب ما اتفق عليه، فيأخذ مندوب المقطع ما يخص سيده، وتكون هذه المقاسمة بحضور شهود نظير أجر يتناولونه من المقطع والفلاح. إلا أننا نلاحظ أن نصيب الفلاح في هذه المقاسمة تراوح ما بين النصف والربع[٢٠].

وتضيف وثيقة وقف الأمير سيف الدين تنكز والمثبتة في السجل رقم ٩٢ من سجلات المحكمة الشرعية بالقدس أبعاداً أخرى لنظام الزراعة المتبع في القدس فتقول إن على ناظر الوقف المذكور أن «يستغل الضيعة المذكورة المعروفة بعين قنية» في قضاء رام الله اليوم، «وأراضيها بالمزارعة والمفالحة والمعاملة بما فيه المصلحة الراجحة لجهة الوقف» ... كما اشترطت الوثيقة على ناظر الوقف «أن يقوم بشراء ما يحتاج إليه من مشتري أبقار وآلات وتقوية فلاح»، وأن «لا تؤجر الضيعة المذكورة وأراضيها ولاشيء منها في عقد واحد أكثر من سنتين، ولا يستأنف على ذلك عقد حتى ينقضى العقد الأول ويعود إلى يد الناظر»[٢١].

والحقيقة أن المقاسمة والمزارعة والمخابرة ألفاظ مترادفة، وهي اصطلاحات لزراعة الأرض على شطر مما يخرج منها من الحصول، وتختلف المخابرة، وهي لغة مشتقة من الخبير وهو الفلاح، عن المقاسمة والمزارعة فقد اعتبر الفقهاء أن المقاسمة أو المزارعة تكون إذا كان البذر من صاحب الأرض وهذا ما تؤكده الوثيقة السابقة، على حين يكون البذر من العامل أو الفلاح في المخابرة. أما المساقات فهي عقد يتضمن معاملة الشخص غيره على شجر أو عنب أو نخل يتعهده بالسقي والتربية نظير قدر معين من الثمر. أما الإيجار أو الإيجارة، فهي تختلف من حيث قيمة الإيجار تبعا لنوع الأرض ونوع ريها ونوع المحصول، فضلاً عن الأحوال الطارئة من رخاء أو غلاء أو فتن، ثم قسوة ولي الأمر أو عدله[٢٢].

أما المفالحة فهي إلزام الفلاحين في الإقطاعات بالفلاحة أي إجبارهم على الفلاحة، والمقريزي يذكر عنها: «ويسمى المزارع المقيم بالبلدة فلاحا قراريا، فيصير عبداً لمن أقطع تلك الناحية إلا أنه لا يرجو قط أن يباع ولا أن يعتق فهو قن ما بقى ومن ولد له كذلك»(٢٣).

أما عن الحيونات والآلات التي استخدمها الفلاحون في ذلك الوقت، فتشير كثير من المراجع إلى أن الوسائل المستخدمة لم تتغير على مر الزمان، ومنها ما هو سائد إلى الآن مثلما كان يتم عند جمع الزيتون من الأشجار، حيث يضرب الزيتون بقطعة من الخشب حتى يتساقط ويتم جمعه بعد ذلك. كذلك كان الفلاح يستخدم في حرثه للأرض محراثا خشبياً يجره ثور وحمار، وأحياناً كان يستخدم البقر أو الجاموس في جر المحراث. وتشير بعض المراجع إلى أن الحمير كانت تشكل بالنسبة للفلاح في ذلك الوقت أهم الممتلكات التي يحرص عليها، فعليها يحمل أثقاله فضلا عن قيامها بالعمل في الحقل، إلى جانب كونها كانت تستخدم في التنقل إلى الأماكن البعيدة للحمل أيضاً نظراً لطبيعة البلاد الصخرية، كذلك كان لدى أهل بيت المقدس أعداد كبيرة من الحمير استخدموها في تنقلاتهم الداخلية، فضلا عن قيام الكثيرين منهم بتأجيرها للحجاج المسيحيين الغربيين ليستخدموها في تنقلاتهم داخل الأراضي المقدسة. بينما كان البقر والجاموس قليلا بصفة عامة ولذا حرص الفلاحون على الاستعانة بهما في الزراعة، ونادرا ما كان يتم ذبحهما وأكل لحومهما(٢٤).

## أحوال الفلاحين:

لقد قاسى الفلاحون في بيت المقدس من جراء النظام الإقطاعي الذي ساد في ذلك العصر، نظراً لما اقترن به من استغلال وظلم وعسف. وتصور لنا المصادر مدى ما آلت إليه أحوال الفلاحين للدرجة أنه إذا هرب الفلاح فرارا من الظلم والقهر أعيد قسرا، بحيث «جرت عادة الشام بأن من ينزح من دون ثلاث سنين، يلزم ويعاد إلى القرية قهراً، ويلزم بشد الفلاحة، والحال في غير الشام أشد منه فيها...»(٢٥) وكثيرا ما كان الفلاحون يكتبون تعهداً بذلك، فالوثيقة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ٧٠٧هـ تتضمن تعهدا من عدد من الفلاحين بزراعة الأرض وعمارتها وهم متضامنون في ذلك متكافلون، وأنهم «أشهدوا على أنفسهم طايعين مختارين غير مكرهين ولا مجبرين ولا مغصوبين أنهم عليهم بالإقامة والعمارة بالناحية المذكورة وتعليق أرضها بالزرع والكراب وأن أحدا منهم لايتحيد ولا يفارق ولا يظعن عن بلده لا صيفا ولا شتاء إلا لمصلحة...»(٢٦).

بل أكثر من هذا، أنهم كانوا يكتبون تلك التعهدات ويكفلهم بعض رؤساء قراهم حتى إذا أخلوا بتعهدهم يكون هؤلاء الرؤساء مسئولين أمام المقطعين، فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٢ رجب سنة ٧٩٠هـ تعهد من أحد الفلاحين من قرية بيت أونية «بيتونيا» بزراعة الأرض، وقد كفله ثلاثة من رؤساء القرية(٢٧).

وعن الدورة الزراعية أو الأسلوب المتبع في زراعة الأرض في بيت المقدس بوجه خاص وبلاد الشام بوجه عام. فقد جرت العادة أن يراح شطر من الأرض ويزرع شطر، ثم يبدل الشطران في السنة التالية. أو بعبارة أخرى، سارت بلاد الشام وفق النظام الذي عرف في العصور الوسطى نقلا عن الرومان باسم نظام الحقلين The Two Field Cultivation، تجنباً لإجهاد الأرض ومحاولة تحسين الإنتاج(٢٨).

## الصناعة:

لعب المماليك باعتبارهم الطبقة العسكرية الحاكمة ومن دار في فلكهم دورا هاماً كمستهلكين مهمين للمعدات الحربية، ومواد الطعام، والأثاث، فاستخدموا أرباب الحرف والصناع لإعداد ملابسهم وخيامهم وأعلامهم وكثير من الأشياء الأخرى. وارتبطت كثير من الصناعات في المدينة بحياة هؤلاء المماليك من أمراء وأتباع(٢٩). كما شهدت المدينة في السنوات الأولى من حكم المماليك بوجه خاص وطوال عصر المماليك بوجه عام نشاطا عمرانيا هائلاً، تمثل في إصلاح وبناء المساجد، والتحصينات والمدارس والربط والزوايا، وعمارة قنوات المياه والأسبلة والحمامات، حيث تم استخدام كثير من البنائين والحجارين والنجارين وأصحاب الحرف المختلفة، ونشطت بذلك عمليات قطع الأحجار من كثير من المحاجر التي وجدت في بيت المقدس، ومنها المحاجر الموجودة في جبل صهيون(٣٠). كما كانت صناعة عصر واستخراج الزيت من الزيتون، حيث تكثر أشجاره من الصناعات التي اشتغل بها عدد كبير من أبناء القرى والمناطق المجاورة لها، واستخدام هذا الزيت في صناعة الصابون، والذي كان يصدر إلى كثير من البلدان ومنها مصر(٣١).

ومن الصناعات التي اشتهرت بها مدينة القدس صناعة الشمع، وكان الشمع المقدسي مرغوبا لدى الأجانب والحجاج المسيحيين، حيث تباع منه كميات كبيرة في الأعياد، حيث المعروف أنهم يوقدون كثيرا من الشموع داخل كنيسة القيامة، عندما يدخلون إليها في الأعياد المسيحية المختلفة، كما كان الكثيرون منهم يأخذون معهم بعض الشموع تبركاً بأنها صنعت في القدس، أو لإشعالها في كنائسهم في الغرب الأوربي عقب عودتهم(٣٢).

كما عرفت بيت المقدس بعض الصناعات الخفيفة والتي ارتبطت بمواسم الحج المسيحية، من هذه الصناعات الحفر على خشب الزيتون، فقد كان لدى أبناء القدس مهارة كبيرة في هذه الصناعة، فكانوا يحفرون على خشب الزيتون أشكالا متنوعة وبإتقان عجيب، حيث كانوا يصنعون كثيرا من أدوات الكتابة ولعب الأطفال وأدوات الزينة والهدايا ذات الرموز الدينية التي تستهوى كثيرا من الغربيين، وكانت تلقى رواجاً في شرائها لديهم، ومن المرجح أنه قد تخصص في صنعها المسيحيون المحليون من الطوائف المختلفة والمقيمة بمدينة القدس(٣٣).

ومن الصناعات المقدسية والتي جاء ذكرها في الوثائق صناعة الأقمشة الكتان والحرير، وكانت تصنع في مدينة بيت المقدس ويعمل منها «المناديل» التي استعملها الناس على مختلف طبقاتهم، وتكون كبيرة أو صغيرة، وإذا ما كان المنديل كبيرا فإنه يلف حول الرأس عند عدم وجود العصابة أو الشعرية بالنسبة للنساء، وعند عدم وجود العمامة بالنسبة للرجال، وألوانها اللون الأبيض والأرزق والأحمر(٣٤).

ومن الأدوات المنزلية التي كانت تستخدم في كل منزل تقريباً تأتي «الطراحة» التي كانت تفرش على الأرض، ومعظم الطراريح التي جاء ذكرها في الوثائق، وكانت تصنع في القدس وتختلف ألوانها بين الزرقاء والبيضاء والحمراء، وقد تكون بوجه وبطانة زرقاء أو حمراء، أو بيضاء(٣٥).

كذلك المخدات أو الوسائد والتي استخدمت لراحة الناس عند الجلوس أو عند النوم، ويبدو أنها كانت مثل تلك المعروفة في أيامنا حيث تحشى قطعة قماش وتوضع في كيس، وكان القماش المستعمل يختلف بحسب الحالة الاجتماعية، فقد يكون من الحرير أو القماش العادي وتحشى بالقطن أو تحشى بورق الموز واللباد الأبيض، أما ألوانها فكانت زرقاء أو بيضاء، أو بيضاء بكيس أحمر أو زيتي حرير وأحيانا تطرز بالحرير الأحمر أو الأبيض(٣٦).

والألحفة التي استخدمت كدثار عند النوم. وقد عرف مجتمع بيت المقدس أنواعا مختلفة من الألحفة، منها ألحفة مربعة ببطانة زرقاء، أو بوجه جوخ أحمر وأخضر ببطانة بيضاء، وقد يكون لونها أزرق وحشوها قطن، ولكل منها ملاءة قطن، وغالبا ما يكون قماش الألحفة من القطن أو الحرير أو الكتان(٣٧).

كذلك كانت صناعة النسيج من الصناعات المعروفة في بيت المقدس، فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٢٠ والمؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٤٥هـ، وهى من وثائق حصر الموجودات بقصد الإرث أن تركة أحد عمال النسيج في مدينة بيت المقدس ويدعى أحمد بن

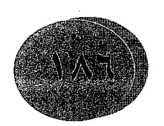
موسى بن راجح البصراوي كانت تشتمل «على ثوبين خام قطن ستون ذراعا» كما جاء بها ذكر بعض الأدوات التي كان يستخدمها هذا النساج وهي «عدة نول خشب كاملة وغزل قطن أيضاً تقديره أربع أواق...»(٣٨).

كما عرفت مدينة القدس في عصر سلاطين المماليك صناعة المشغولات الفضية التي يقول عنها ابن شاهين وهو معاصر: «القدس مدينة شريفة عظيمة يعمل فيها فضة ميناء تجلب منها إلى سائر البلاد وأوصافها كثيرة وفضائلها جمة وهذا على وجه الاختصار....»(٣٩).

هذا بالإضافة إلى أن القدس عرفت في ذلك العصر صناعة الزجاج والمشغولات الذهبية، كذلك وجدت بها صناعة الحصير، وبالنسبة لصناعة الحصير فإن الصناع كانوا يستعملون نوعا من القش عرف باسم «قش حصير»، يشترونه بالحمل «أي حمولة الجمل»، وقد بلغ ثمن ٢٢ حملا من ذلك القش ١٨٠ درهما سنة ٧٨٩هـ ، وتعهد المشترون بأن يدفعوا هذا المبلغ وهو ١٨٠درهما على أقساط كل قسط منهابلغ ثلاثون درهما(٤٠). وصناعة السلال من سعف النخيل، فضلا عن صناعة النبيذ في المناطق المسيحية وبالخصوص في بعض القرى التابعة لها(٤١). وأخيراً تجب الإشارة إلى أن القدس اشتهرت طوال ذلك العصر بوجه خاص وطوال العصور الوسطي بوجه عام بصناعة السكر من القصب، حيث كان يتم جمع القصب وتقطيعه، ثم يحمل إلى المعاصر حيث يعصر، ويحصل منه العصير الذي يتم وضعه في غلايات من النحاس، ويستمر غليه حتى يتم تركيز ذلك العصير، ثم يوضع في سلال رفيعة مصنوعة من سعف النخيل، ثم يترك حتى يجف، وهكذا يتم الحصول على السكر من القصب(٤٢).

## واردات القدس:

والحقيقة أن وثائق الحرم القدسي تنفرد بذكر واردات القدس بخلاف المصادر التاريخية التقليدية والتي لم تهتم بهذا الجانب، فمن خلال الوثائق الخاصة بحصر الموجودات بقصد الإرث نجد حشدا كبيراً بأسماء كثير من الواردات، والبلدان التي تم جلبها منها. فمن هذه الواردات بعض أنواع من الملابس الداخلية القصيرة والطويلة التي تلبسها النساء وكذلك الأطفال وتسمى «الرفيق»، وكانت تصنع من الكتان أو الحرير وألوانها البيضاء والمخططة والمخفقة، وقد تكون لها حواشي، هذا النوع من الملابس كان يتم صنعه في دمشق، ومنها يصدر إلى كثير من البلدان ومنها القدس(٤٣).



ومن الملابس التي تم استيرادها من الإسكندرية كذلك «القباء» وهو نوع من الرداء المحكم المشابه للقفطان، يصل في طوله إلى منتصف عضلة الساق، مشقوق في مقدمته ومغلق عند الصدر، وقد لبسته النساء والرجال، وكان ينسج من القطن أو الصوف أو الحرير، أما ألوانه فالأبيض، وهو الأكثر شيوعاً، وأحيانا يكون اللون الأزرق أو الأخضر أو الأحمر، وغالبا ما كان القباء يزين بفرو السنجاب ويتم استيراده من قبرص(٤٤).

ومن الإسكندرية أيضاً كان يتم استيراد القمصان، والقميص هو نوع من اللباس بفتحة عنق دائرية وبدون فتحة أمامية، واختلفت أطواله باختلاف رغبات الناس فيه، وتراوحت أكمامه بين الاتساع والضيق ، ولبسته النساء، وكان يصنع من الكتان أو القطن أو الحرير، وألوانه بيضاء أو زرقاء أو شمط (أي مختلطة بين الأزرق والأبيض)(٤٥). ومن الإسكندرية أيضاً تم استيراد نوع من القماش الرفيع المستخدم في عمل الملاءات الطرح التي تلبسها النساء، فقد جاء في الوثيقة رقم ١٦٣ والمؤرخة في ٩ ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ، وهي وثيقة حصر موجودات إحدى النساء أن من ضمن تركتها «ملاءة طرح»(٤٦).

كذلك كانت بعض النساء يلبسن أنواعا من القمصان البندقية، نسبة إلى مدينة البندقية «فينيسيا الحالية» في إيطاليا، المكبوسة أي البليسيه بلغة عصرنا، ذات أكمام قصيرة صنعت من القطن والحرير(٤٧).

ومن الإسكندرية كذلك تم استيراد نوع من الملابس الداخلية عرف باسم «الفوطة» كانت تلبس كالسراويل وتكون قصيرة غليظة، ومنها ما كان يستعمل لتجفيف الجسم من الماء كالمناشف(٤٨).

ومن مدينة بعلبك في لبنان كان يتم استيراد نوع من المنسوجات أطلق عليه «الكبر» وهو قطعة من القماش تشد بها الملابس وتربط على البطن، وألوانها الأبيض والأزرق(٤٩). ومن الموصل كان يتم استيراد نوع من القماش الذي عرف باسم «الشاش» والذي كانت تصنع منه القلانس على شكل مخروط ناقص يخرج من وسطها العلوي مثل النتوء كأنه زر الطربوش(٥٠). ومن كرمنشاه وطاق كسرى جنوب العراق كان يتم استيراد بعض الأقبية، جمع قباء وألوانها الأبيض ذات أكمام ضيقة يلبسها الناس فوق الثياب(٥١). ومن بلاد الروم، - أي أرمينية - كان يتم استيراد «الجبة الرومي» ، وقماش المخمل الذي يستخدم في كثير من الأغراض ومنها المناشف المخمل. ومن مكة كان يتم استيراد بعض البسط المصنوعة من الجلد(٥٢). ومن ماردين في تركيا حاليا




كان يتم استيراد الأقمشة الصوفية التي تستخدم في صناعة الجبة. ومن بلغاريا كان يتم استيراد التركاش وهو جعبة السهام، فقد جاء في الوثيقة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٦ محرم سنة ٧٩٦هـ أن من ضمن تركة صاحب الوثيقة «تركاش برغالي به قوس ونشاب»(٥٣). ومن الإسكندرية مثل «الملوطة» وهى رداء فوقاني له ياقة(٥٤).

ومن أدوات الزينة التي جاء ذكرها في الوثائق واستخدامها النساء لزينة الرأس أو الأذن أو الرقبة أو اليد أو الأصابع «مشخص فلوري» نسبة إلي العملة التي سكتها فلورنسا من الذهب، و«لوح ذهب جنس صوري» نسبة إلي مدينة صور وكانت دنانيرها ذهبية، عليها صورة ملوكها من الفرنج منقوشة عليها(٥٥).

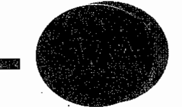
ومن الأثاث المنزلي، تفيدنا الوثائق أن بيوت المقادسة كانت تفرش بالبسط وغيرها، والتي كانت تصنع من الصوف، ومنها ما كان يتم استيراده من بلاد الأرمن والتي اشتهرت بصناعة البسط ذات الصوف، الجيد والقرمزية اللون، كذلك منها ما كان يتم استيراده من مدينة الشوبك المعروفة بالأردن وهى قلعة حصينة بين عمان وأيلة. وكانت تلك البسط منها ما هو كبير ومنها ما هو صغير. كما أن تلك البيوت اقتنت أنواعا من السجاجيد الصوفية ذات اللون الأبيض والأخضر أو العسلي، والمزينة برسومات بيضاء أو المبطنة ببطانة مطرزة بأبيض وجعلت لها شراشيب زرقاء، وكثير من السجاجيد التي جاء ذكرها في مجموعة الوثائق كان يتم استيرادها من اليمن وحوران(٥٦).

واستعمل المقادسة «النطوع» أي الجلود للجلوس عليها، بعد وضعها على بساط، ومعظم تلك النطوع التي كانت سائدة في القدس تم استيرادها وصنعها في مدينة طرابلس بالشام(٥٧). بالإضافة إلى ما كان يتم استيراده منها من اليمن، فقد جاء في الوثيقة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ٧٤٥هـ أن تركة أحد أبناء القدس ويدعى راشد بن هارون بن سمعان النصراني الشوبكي كان من ضمنها «نطع يمني جديد»(٥٨).

ومن الأدوات المنزلية كانت هناك بعض الأواني الفخارية التي جاءتها من مصر، وخصوصاً الصحون التي اشتهرت مصر بصناعتها والتي ذكرتها الوثائق تحت اسم «الصحون البامانية المصرية» أو «صحون برمان»، ولعلها نسبة إلى قرية «برما» من أعمال الغربية ، وهى «برما» الحالية، المتاخمة لمدينة طنطا وتتبع مركزها، التابع لمحافظة الغربية(٥٩) بمصر.

ومن أنواع الطيب التي استخدمها أهل بيت المقدس في ذلك العصر «الزباد» وهو نوع من الطيب كان يستعمل غالبا لعلاج الزكام، وكان يتم حفظه في أوعية خاصة





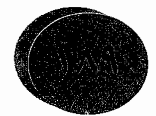
مصنوعة من قرن حيوان الزباد، وهو يشبه السنور البري، ولونه بين السواد والبياض، ويتم جلب الزباد وقرن الزباد من الهند أو الصومال أو الحبشة(٦٠).

ومن الملابس الجاهزة التي استوردتها القدس من مصر الملابس السلارية، التي هى أردية فوقانية أكمامها ضيقة، أدخلها نائب السلطنة في مصر في عصر الناصر محمد بن قلاوون، وهى مثل معطف البغلطاق أو البغلوطاق، ويعمل من القطن أو الفراء أو الأطلس(٦١). ومن الإسكندرية كان يتم استيراد نوع من الملابس يسمى «الملوطة» وهى مثل العباءة، غالبا ما تكون مزررة، لبسها الرجال والنساء على حد سواء، غير أن النساء كن يخترون الألوان البيضاء أو السوداء ذات البطانة. ومن بلاد القرم كان يتم استيراد بعض الملابس، والتي ذكرتها بعض الوثائق تحت اسم «الأثواب القرمية المغشاة» . والتي يبدو أنها ملابس نسائية مثل العباءة، أو الملحفة، أو الملاية أو الحبرة المستخدمة إلى الآن في كثير من البلدان العربية ترتديها النساء فوق الملابس الأخرى لإضفاء نوع من الوقار والحشمة عليهن، ولم تذكر الوثائق ألوانها(٦٢). هذا بالإضافة إلى كثير من الملابس الحريرية التي كان يتم جلبها من الأهواز وهى مدينة جنوبي غربي إيران، عاصمة خوزستان، وكذلك من خراسان(٦٣). ومن مدينة بعلبك في لبنان كان يتم جلب نوع من الثياب عرفت باسم النصافي جمع نصفية، وقماشها من الحرير والكتان، وربما كان أيضاً من القطن الخشن(٦٤).

## الأسواق :

كان من نتيجة حالة الأمن والاستقرار التي نعمت بها مدينة بيت المقدس في عصر سلاطين المماليك، أن شهدت المدينة نمواً سكانياً مطرداً، مما ساعد على كثرة الأسواق وازدهارها، بحيث غدت مكتظة بأصناف البضائع، وتعددت تعددا ظاهرا من حيث تلك الأسواق والهدف الذي تعقد من أجله أو السلع التي كانت تباع فيها، إلا أنها تشابهت فيما بينها من حيث تخطيطها ونظامها، أما عن تخطيطها، فإنها كانت عبارة عن مجموعة من الشوارع الطويلة المتوازنة، تقفل بأبواب في مداخلها، كما كانت مسقوفة إما بالعقود الحجرية أو الأسقف الأخرى التي تتخللها فتحات لينفذ منها الضوء، هذه العقود والأسقف كانت تحمي المارة وأهل السوق من حرارة الشمس والأمطار ، فضلا عن وجود بعض الحوائط المنخفضة بداخل كل سوق والتي تمتد على جانبي السوق، ويستطيع أي شخص أن يستخدمها كمقعد إذا شاء الجلوس، وربما كان يستخدمها بعض الباعة لعرض بضائعهم عليها(٦٥). كما أن شوارع بعض الأسواق كان لها أسقف من القماش بحيث يسهل تحريكها تبعا لفصول السنة(٦٦).





ويصف لنا الرحالة «كازولا» الأسواق بقوله: ومما أدهشني حقا مشاهدة تلك الأسواق، فهي طويلة وعبارة عن شوارع مسقوفة وتمتد إلى مسافات بعيدة، وعلى الجانبين الدكاكين المليئة بالمتاجر والبضائع المختلفة، والتي يقبل الناس على شرائها(٦٧). وكانت تلك الدكاكين تستخدم في عمليات المبادلات التجارية وأعمال البيع والشراء، إلى جانب أنها استخدمت أيضاً كمحلات للعمل ومراكز للصناعة حيث وجدت بها أماكن للغزالين والدباغين والصباغة، كذلك وجد بداخل تلك الأسواق محلات لصانعي الأحذية أو الخياطين الذين يخيطون الملابس ويبيعونها جاهزة - هذا بالإضافة إلى الصاغة، حيث كان يشتغل بهذه الصناعة كثير من المسيحيين المحليين ويعرضون في محلاتهم ما تم صناعته من مصوغات(٦٨).

ومن المرجح أن تكون مدينة بيت المقدس قد تميزت عن غيرها من المدن الأخرى بما يمكن أن نسميه «السوق ذات الأنشطة المتعددة» في ذلك الوقت، حيث تشير بعض المصادر المعاصرة إلى أنه وجد بها «الأسواق الثلاثة المجاورة بالقرب من باب المحراب المعروف بباب الخليل وهي من بناء الروم ممتدة قبلة بشام ومن بعضها إلى بعض منافذ، فالأول منها وهو الغربيَ سوق العطارين وقف الملك صلاح الدين رحمه الله تعالي على مدرسته والذي يليه هو الأوسط لبيع الخضروات والذي يليه لجهة الشرق لبيع القماش وهما وقف على مصالح المسجد الأقصى الشريف وقد ذكر المسافرون أنهم لم يروا مثل هذه الأسواق الثلاثة في الترتيب والبناء في بلدة من البلدان وأن ذلك من المحاسن التي لبيت المقدس»(٦٩). وتؤكد لنا بعض المصادر المعاصرة تلك الحقيقة بشكل واضح، من ذلك ما يرويه ابن شاهين الظاهري وهو معاصر من قول: «وبالقدس الشريف أسواق كثيرة من جملتها ثلاث قصبات على صف واحد قيل إنه لم يكن بغالب البلاد نظيرها»(٧٠).

أما الأسواق التي وجدت على امتداد خط داود وهو الشارع الرئيسي بالقدس فقد كانت على النحو التالي: فمن باب المسجد الأقصى إلى دار القرآن السلامية وتعرف بسوق الصاغة، ومن باب السلامية إلى باب حارة الشرف يعرف بسوق القماش، ومنه إلى خان الفحم يعرف بسوق المبيض، ومن باب الخان إلى قنطرة الجبيلي يعرف بسوق خان الفحم، ومن قنطرة الجبيلي إلى درج الحرافيش يعرف بسوق الطباخين، ومنه إلى باب حارة اليهود يعرف بخط الوكالة وهو خان عظيم تباع فيه أصناف البضائع، ومن باب حارة اليهود إلى خان الصرف يعرف بسوق الحريرية، ومن خان الصرف إلى باب المدينة يعرف بخط عرصة الغلال، وقد كانت الأسواق السابقة بطول الشارع الرئيسي للمدينة والذي يعرف بخط داود، أما الأسواق الأخرى ، فمنها سوق العطارين، وسوق

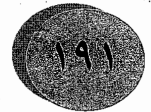
الزيت، وسوق الفخر، نسبة لفخر الدين صاحب المدرسة الفخرية، وبه المصابن التي يعمل فيها الصابون، ومن هذا يتضح لنا أن كل سوق تخصص في بيع سلعة من السلع والتي تسمى بها السوق في نفس الوقت(٧١).

ويروي لنا الرحالة «كازولا» على سبيل المثال وصفا لسوق الطباخين، حيث زاره ووجد الأطعمة تباع مطبوخة وجاهزة للأكل، وقد أعجب بها وبكثرة روادها لدرجة كبيرة، حيث يقول إن تلك السوق عبارة عن شارع طويل يمتد إلى مرمى البصر، وعندما مشيت في تلك السوق فقد أخبروني أن لا أحد من أهل القدس يطهو طعامه في منزله، وكل ما يشتهيه الشخص من طعام يجده في تلك السوق(٧٢). كما أن الرحالة «فابري» يورد لنا وصفا شيقا لتلك السوق حيث يقول: زرت صباح اليوم الموافق ٢٨ يوليو سنة ١٤٨٣م أسواق المدينة وشارع الطباخين، حيث رأيت أشياء كثيرة للبيع وجماعات كبيرة تشتري من المطابخ العديدة، ذلك لأن القوم لا يطبخون في بيوتهم كما نفعل نحن في بلادنا. بل إنهم يبتاعون طعامهم جاهزا من هذه المطابخ. والطهاة ماهرون نظيفون. وفي تلك الأسواق يعرض الطهاة اللحوم بشكل نظيف زائد عن الحد. وبسبب الجفاف يندر وجود الخشب، ولهذا فلا توجد مطابخ في المنازل بسبب الحاجة إلى الوقود أو الأخشاب(٧٣).

ومن الأسواق الهامة في بيت المقدس سوق الزيت، حيث كان يباع فيها زيت الزيتون، وبها أيضاً المصابن التي يصنع فيها الصابون، وقد كانت هذه السوق موجودة في المنطقة المواجهة لباب الناظر أحد أبواب المسجد الأقصى من جهة الغرب، وقد كانت هذه السوق كبيرة وهامة بسبب وجود أصحاب المصابن الذين يشترون الزيت بكميات كبيرة، أما مصبر هذا الزيت فقد كان من الجبال والسهول القريبة من بيت المقدس ومن جبل نابلس(٧٤).

كذلك سوق القطانين أحد الأسواق الهامة ببيت المقدس، حيث كان يباع فيها القطن، ويقع هذا السوق في حارة باب القطانين، والتي يفتح عليها أحد أبواب المسجد الأقصى وهو المسمى بباب القطانين نسبة لبيع القطن بالسوق الذي عنده(٧٥). ومن الأسواق الشهيرة في القدس «سوق السمك » حيث كانت الأسماك من أهم السلع التي يستوردها سكان بيت المقدس من قديم الأزمان ، حيث كان أهل مدينة صور يصدرون إليها الأسماك، وهناك أحد أبواب المدينة يسمى «باب السمك» أو بوابة السمك وهي إلى الشمال من سور المدينة وعندها يقع سوق السمك، كذلك كان يتم استيراد الأسماك من نهر الأردن، وبحيرة الجليل، وسواحل البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة من مصر، حيث عرف المصريون تجفيف السمك وكان السمك المجفف الذي يرد إلى





القدس يعتبر من أرخص الأطعمة، ولقي كثيرا من الإقبال عليه وبخاصة من الحجاج المسيحيين والرحالة، ونتيجة للأعداد المتزايدة من هؤلاء الزوار للمدينة في مواسم الحج المسيحية والزيارة، فقد كان على المدينة أن تواجه تلك المتطلبات الزائدة من تلك الأسماك باستيرادها وتخزينها(٧٦).

وبالإضافة للأسواق السابقة عرفت بيت المقدس نوعاً من الأسواق الموسمية، ومن تلك الأسواق الموسمية السوق الذي كان يقام أمام الباب الرئيسي لكنيسة القيامة أثناء الاحتفالات بعيد الفصح، حيث تباع فيه الحلي والمسابح والصور الخاصة بالقديسين والتحف الشرقية، ويتردد عليه كثير من المسيحيين والمسلمين المحليين لعرض بضائعهم على زوار المدينة، وكذلك سوق السعف والذي قام كثير من الحجاج المسيحيين بشرائه، هذا السوق كان يقع في الجانب الجنوبي من كنيسة القديس استيفن ويتجه شرقا من شارع البطريرك إلى شارع التوابل مارا بكنيسة القديسة مريم اللاتينية(٧٧).

كذلك عرفت بيت المقدس كثيرا من الأسواق الدورية والتي كانت تقام مرة كل أسبوع، فيقصد أهل الريف المدينة يبيعون فيها محصولاتهم، ويشترون ما يحتاجون إليه من الغذاء والكساء ولا تزال بعض هذه الأسواق تقام إلى اليوم وفي أيامها المعينة، كسوق الجمعة في القدس ويافا والخليل، ولم تكن هذه الأسواق مقصورة على أهل القدس فقط، بل إن كثيرا من البدو من خارج المدينة كانوا يفدون إليها لبيع منتجاتهم وشراء ما يلزمهم من سلع أخرى، وغالبا ما تكون تلك الأسواق الدورية في الأماكن المكشوفة قرب بوابات المدينة، حيث تعرض فيها منتجات الريف أو حيث تتم أعمال المبادلات التجارية(٧٨).

ويجب أن نشير أنه كان للسوق وظيفة أخرى غير تبادل السلع وتغيير العملات أو عقد الاتفاقات التجارية. فهى المكان المفضل لتبادل الأحاديث والمعلومات وتناقل الأخبار، حيث لم تكن هناك جرائد يومية، فقد كانت السوق من أهم الأماكن لتقصي الحقائق والأخبار فيما يتعلق بالشئون اليومية والعائلية وغيرها، وبهذا كانت السوق إحدى المراكز الإعلامية، فضلا عن أنها شهدت نوعا من المناداة التي كانت شائعة في ذلك العصر، وفيها يتم الإعلان أو المناداة عما تريده السلطات من الناس أو ما تريد أن تخبرهم به(٧٩).

## مؤسسات لخدمة التجارة:

من المؤسسات التجارية التي عرفت في بيت المقدس.وكانت تؤدي مهمة الأسواق أيضاً، القيساريات، والخانات، والرباع التي فوقها، ثم الفنادق. والتي كانت إلى جانب كونها مؤسسات تقوم بجانب مهمة البيع والشراء، بمهمة النزل والإقامة والخازن للواردين من التجار وحفظ أموالهم، كما أنها تؤدي مهمة البيع بالجملة بجانب البيع بالتجزئة.

ففي الوثيقة رقم ٣٥ المؤرخة في ٤ ربيع الآخر سنة ٧٧٨هـ والخاصة بملكية دار بحارة النصاري وبيان حدودها. فبعد أن حددت الوثيقة مكونات الدار، وفي ذكرها لحدودها ذكرت أن حدها من القبلة دار الشواني التاجر بقيسارية القدس[٨٠]. هذه القيسارية كانت تشتمل على صفي حوانيت، بعضها وقف على الحرم القدسي الشريف، وبعضها وقف على المدرسة والخانقاه اللتين أنشأهما الأمير سيف الدين تنكز، رحمه الله[٨١]. والحقيقة أننا نلاحظ أن القيسارية من حيث تكوينها لم تكن تختلف كثيرا عن الخان أو الوكالة، كذلك كانت تؤدي نفس الغرض، وهو إلى جانب مهمة البيع والشراء، فقد كانت بمثابة نزل للتجار ومحل إقامتهم فضلا عن أنها مخازن لتجارتهم ولحفظ أموالهم[٨٢].

أما الخان فقد كان من المؤسسات التي ارتبطت بالأسواق والتجارة أيضاً، وهو مبنى ضخم يتوسطه فناء على هيئة رواق مغطى حيث يحفظ التجار بضائعهم، ويجدون في الخان المأوى لهم ولدوابهم خلال رحلتهم، وحتى القرن الخامس عشر الميلادي تعددت تلك الخانات وأصبحت من أهم مؤسسات التجارة الداخلية والخارجية[٨٣]. وقامت بدور هام في مجال تقديم الرعاية لكثير من طبقات المجتمع المقدسي في ذلك العصر سواء داخل المدينة أم خارجها. وفي خارج المدينة عادة ما كانت الخانات تبنى على هيئة قلاع ذات أبراج لحماية النازلين بها من مسافرين وتجار من قطاع الطرق، وكانت مربعة الشكل ذات أبواب ضخمة، وتحتوي على غرف للمسافرين ومخزن للبضائع، ودكاكين واسطبلات للدواب، ومن أمثلة الخانات خارج مدينة القدس، الخان الأحمر بين القدس وأريحا، وخان اللبن بين القدس ونابلس، وخان المنية على بحيرة طبرية، عمره الأمير سيف الدين تنكز، وكان المسافرون من دمشق ينزلون فيه في طريقهم إلى بيت المقدس[٨٤].

وقد بلغ عدد ما أمكننا التعرف عليه من خانات القدس في ذلك العصر ستة عشر خانا، من هذه الخانات ثلاثة وقفها ثلاثة من سلاطين المماليك وهم الظاهر بيبرس، وبرقوق، والمؤيد شهاب الدين أحمد بن إينال، وواحد وقفه الأمير سيف الدين تنكز نائب الشام، وآخر وقفه الأمير ناصر الدين بن دالغادر من أمراء سلاجقة الروم. أما الخان الذي أنشأه السلطان الظاهر بيبرس عندما زار القدس سنة ٦٦٨هـ ، وعرف بخان الظاهر، فقد أوقف عليه بعض القرى في فلسطين ودمشق، وجعل به فرناً وطاحوناً، وشرط فيه أشياء من فعل الخير مثل تفرقة الخبز على بابه وإصلاح نعال النازلين به[٨٥]. أما الخان الذي أنشأه السلطان برقوق ويعرف بخان السلطان فقد كان قيسارية فعمرها وحولها إلى خان، وقد قام فان برشام بنشر وثيقة وقفه المسجلة على لوحة من الرخام على بابه في أربعة سطور بخط النسخ جاء فيها:

١ – بسم الله الرحمن الرحيم جدد هذه القيسارية المباركة وقف حرم القدس.

٢ – الشريف مولانا السلطان الملك الظاهر أبو سعيد خلد الله ملكه.

٣ – بنيابة مولانا ملك الأمرا بيدمر كافل الممالك بالشام عز الله أنصاره.

٤ – إنشاء الفقير إلى الله تعالى السيفي أصنبغا بن بلاط ناظر الحرمين الشريفين في سنة ثمان وثمانين وسبعمائة[٨٦].

وتجدر الإشارة إلى أن الخانات في العصر المملوكي كانت تمثل استثمارات جيدة، ولذلك فإن العديد من الأمراء ورجال الأعمال أنشأوا الخانات في القدس ثم وقفوها على كثير من المؤسسات الدينية أو الخيرية، أو على الفقراء عامة، ابتغاء وجه الله تعالى، ومنهم من وقف على الخانات أوقافا عديدة من عقارات وأراضي زراعية أو منشآت أخرى، ينفق من ريعها على تعمير الخان والإنفاق عليه. أضف إلى ذلك أن هذه الخانات كانت بها طواحين لطحن الغلال للنازلين بالخان وربما لأهل المنطقة المجاورة، وبعضها كان به بعض الورش الصغيرة في الدكاكين الممتدة بطول واجهة الخان للغزل والصباغة أو لصنع الزجاج، وبعضها كان بها معاصر لعصر الزيتون، ومصابن لصناعة الصابون، وتزويد النازلين بالخان وسكان المناطق المجاورة باحتياجاتهم منها. وكما كان الكثير منها موقوفاً على الحرمين الشريفين بالقدس والخليل، فإن البعض منها كان موقوفا على الحرمين في مكة المكرمة والمدينة المنورة. ووجد على بعض أبواب هذه الخانات عدد من الأسبلة تقدم الماء بل والطعام لعابري السبيل مجاناً، وخصوصا تلك الخانات التي تقع على الطريق التي تربط بين القدس وغيرها من البلدان، مثل خان بني سعد على الطريق المتجهة إلى نابلس[٨٧].

ثم تأتي الرباع كواحدة من المنشآت المعمارية الضخمة التي لعبت دورا هاما في مجال رعاية أبناء مدينة القدس بوجه عام، وأصحاب الورش، وأرباب الصناعات والحرف المختلفة بوجه خاص. وإذا كان سلاطين وأمراء المماليك وأهل الخير واليسار قد حبسوا الكثير من الأوقاف على المؤسسات الصوفية، والتي نزل بها الصوفية رجالا ونساء، وأجريت عليهم الرواتب النقدية والعينية باعتبارهم يمثلون شريحة كبيرة نوعاً ما من سكان مدينة بيت المقدس في ذلك العصر، فإن هناك الكثير من الجهود التي بذلت لبناء العديد من «الرباع»، وهى ما يمكن أن نسميها في عصرنا الحالي بالمجمعات السكنية الضخمة أو المساكن الشعبية زهيدة الأجر. وهى التي إنتشرت في القدس في ذلك العصر، وكانت تخدم غرضين معا، أولهما توفير السكنى الرخيصة لشريحة ضخمة من سكان المدينة وبخاصة من صغار التجار والباعة وأرباب

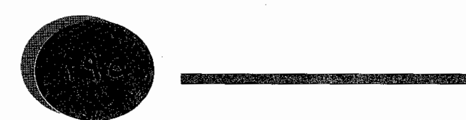
الصناعات والحرف المختلفة. والمعروف أن هذه الطبقة تمثل الطبقة الدنيا في المجتمع في ذلك العصر، وفي نفس الوقت تمثل أغلبية السكان. أما الغرض الثاني من إنشاء تلك الرباع فهو وقفها على المؤسسات العامة من «ربط» أي منازل الصوفية، و «مكاتب» أو كتاتيب، و «مدارس» و «مياضئ أو مطاهر» وغيرها من جهات البر المختلفة[٨٨].

كما تبرز أوجه الرعاية في تصميم تلك الرباع بما تميزت به من ضرورة الحرص على وجود صحن أو فناء مكشوف يتوسط كتلة المبني، وتلتف حوله بقية الوحدات المعمارية كي تستمد منه معظم حاجتها من الإنارة والتهوية، فضلا عن أنه كان يؤدي عدة وظائف بالغة الأهمية منها تلطيف حدة الضوء، ومنها أنه كان بمثابة مرشح للهواء الذي كثيراً ما يحمل الغبار والأتربة في كثير من أوقات السنة، كذلك كان هذا الفناء يساعد كثيراً على تخفيف ضوضاء الشوارع والطرق. كما أنه يختزن الدفء في الشتاء إذا أغلقت أبواب الربع والفتحات الخارجية لتمنع مرور تيار الهواء. وكان يحدث عكس ذلك في الصيف فيساعد على تلطيف شدة القيظ، ويزيد من نفعه لهذا الغرض إذا ما زرعت فيه بعض الأشجار، أو توسطته نافورة أو حوض ماء، وهو ما تميزت به الرباع في بلاد الشام بوجه عام، ومدينة بيت المقدس بوجه خاص في ذلك العصر[٨٩].

وبالإضافة إلى الفناء أو الصحن الذي كان يتوسط الربع، فإن الطابق الأرضي منه كان عبارة عن عدة حوانيت ووكالات للتجار، ولكل ربع باب يتصل مباشرة بسلم داخل واجهة البناء المشرفة على الطريق العام. بواسطته يصعد السكان إلى مساكن الربع التي تؤجر لهم بأجور زهيدة شهرية. ولقد تعددت هذه الرباع بشكل كبير في مدينة بيت المقدس، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الربع الذي أوقفه السلطان صلاح الدين الأيوبي على الخانقاه الصلاحية، وكان مجاوراً لدار البطرك بالقدس الشريف[٩٠]. كما أن الربع باعتباره مجمعاً سكنيا كان مزوداً بطاحون لطحن الغلال، وفرن لإعداد الخبز اللازم للقاطنين، وإسطبل لإيواء الدواب الخاصة بهم نظير رسم بسيط يتم تحصيله منهم، وأحيانا يزود بحمام، أو بعبارة أخرى فإن الربع بمشتملاته كان عبارة عن مبنى يكفي معظم احتياجات سكانه[٩١]..

## الإشراف على الأسواق :

من الطبيعي أن تخضع أسواق بيت المقدس والمؤسسات التي تخدم التجارة لرقابة الدولة التي تمثلت في عدة أشكال، منها أنه كان لكل سوق من أسواق المدينة شيخ، وهؤلاء الشيوخ كانوا يعينون من قبل نائب السلطنة في المدينة من بين أعيان التجار، وكان الشيوخ مسئولين عن النظام ومنع الاحتيال وكذلك جمع الضرائب التي تفرض



على أهل السوق[٩٢]. كذلك كان كل شيخ منهم مسئولا عن أبناء حرفته، فهو المسئول عن رعاية المرضى والفقراء من أبناء حرفته، وتحديد أجورهم، وتحديد مواصفات كل سلعة ومستوياتها، كذلك يتدخل في تحديد سعرها[٩٣].

هذا بالإضافة إلى وجود عدد ممن كان يطلق عليهم عرفاء الأسواق، والذين كانوا بمثابة مساعدين للمحتسب، يعرفهم كيف يتصرفون بين يديه وكيف يخرجون في طلب الغرماء[٩٤]. والوثيقة رقم ٢٠ المؤرخة في ٥ صفر سنة ٧٦٨هـ تذكر عريف سوق التجار بالقدس الشريف، وهو أحد أعوان المحتسب، حيث لا يمكن للمحتسب أن تدخل الإحاطة بأفعال السوق تحت وسعه، ولذا كان يجعل لأهل كل صنعة عريفا من صالح أهلها، خبيراً بصناعتهم، خبيراً بغشوشهم وتدليساتهم، ويكون مشهورا بالثقة والأمانة، ويكون مشرفاً على أحوالهم، ويطلع المحتسب على أخبارهم، وما يجلب إلى سوقهم من السلع والبضائع وما تستقر عليه الأسعار[٩٥].

## أنواع التجار:

أول نوع من تجار مدينة بيت المقدس في ذلك العصر هو التاجر «السفّار» والذي جاء ذكره في الوثيقة رقم ٢٠ من وثائق الحرم القدسي الشريف، المؤرخة في ٥ شهر صفر سنة ٧٦٨هـ . وكان هذا التاجر يدعى «جعفر بن أبي بكر السفار من القدس الشريف». والسفّار لقب للتاجر، ويطلق على تجار الدرجة الثانية، وخاصة المتجولين ويسمى كذلك «الركّاض»، ويتضح من الكتابة التي جاءت على ظهر الوثيقة أن صاحب الوثيقة كان يلقب بجعفر المكاري أي الذي يبيع متجولا ويحمل بضاعته على دابة كالحمار أو غيره[٩٦].

ومن المعروف أن مدينة بيت المقدس في العصور الوسطى بوجه عام وعصر سلاطين المماليك بوجه خاص لعبت دوراً هاماً في ازدهار طرق القوافل التجارية بين مصر وبلاد الشام، كأحد أهم المزارات السياحية الإسلامية والمسيحية، ولما تميزت به من العديد من الأسواق التي أمدت سكان المدينة وزائريها من الحجاج والتجار بما يحتاجون إليه، مما استتبع بالضرورة وجود نوع من التجار الذين يمكن تصنيفهم تحت اسم «التاجر الخزان»، أي الذي يقوم بشراء السلع في موسمها مع كثرة البائعين لها، ثم حفظه لتلك السلع إلى الوقت المناسب للسفر بها، وهذا النوع من التجار هم «أحوج الناس إلى ضرورة المعرفة بأحوال البضائع في أماكنها وبلادها وكثرتها فيها أو قلتها ورخصها أو غلائها وتوفر ريعها وسلامته أو نقصانه أو عطبه، وانقطاع الطريق أو أمنها وذلك باستطلاع الأخبار والتقصي من الركبان فإنه ما نفقت قط بضاعة من

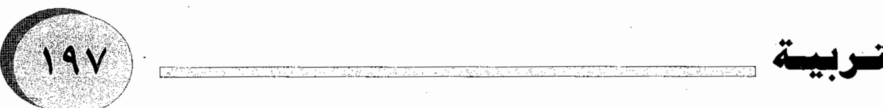
كثرة وإنما تتفق من قلتها بالإضافة إلى طلابها»[٩٧]. هذا النوع من التجار كان عليه قبل السفر أن يشتري البضائع على دفعات، بين كل دفعة يشتريها والأخرى فترة زمنية تقدر بخمسة عشر يوماً، وذلك خشية تقلب الأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً. كما أن هذا النوع من التجار يتجنبون التنقل بمفردهم، بل كانوا يقومون بتنظيم القوافل غالباً عن طريق الاتصال الشخصي الذي يتحدد فيه موعد التجمع والرحيل، ومواعيد الوصول التي تتفق مع احتياجات أسواق التوزيع[٩٨].

والنوع الثالث من تجار مدينة بيت المقدس يمكن أن نصنفهم تحت اسم «التجار المحليون»، وهم عدة فئات، كل فئة في سلعة بعينها، ومن بينهم بائعي العطور والبخور، وفئة تجار الشمع والصابون، ولكل منهم سوق معينة. ثم تجار خيوط الغزل والتوابل وكل أنواع السلع الشرقية والغربية. وفي عصر سلاطين المماليك كان تجار التوابل والنسيج من الطبقات الثرية بوجه عام[٩٩].

## نظام البيع :

إن الوثائق الخاصة بالمعاملات من بيع وشراء في مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف تلقي كثيراً من الأضواء على طرق التعامل والأساليب التي كانت متبعة في تلك العمليات، أو فن البيوع. فهى تعطينا فكرة عن وثائق البيع أو وثائق المبايعة والتي كان يشترط فيها ذكر المشتري والبائع، وهل تبايعا بأنفسهما أو بوكيليهما، أو أحدهما بنفسه والآخر بوكيله. ثم ذكر الشيء المبيع إن كان كاملاً أو حصة منه، وجريان المبيع في ملك البائع أو المبيع عليه حين صدور البيع، ووصف الشيء المبيع بما يخرجه عن الالتباس والاشتباه، وتحديد المبيع من جهاته الأربع خصوصاً إذا كان عقارا، وذكر الثمن، ونوع النقود المتداولة، وهل هى دنانير ذهبية أو دراهم فضية وكذا الفلوس النحاس، كما جرت العادة على تنصيف المبلغ زيادة في الحيطة والحذر وهو تقليد يكاد يظهر في معظم وثائق الحرم القدسي الشريف، كذلك كان يجب ذكر التسليم والتسلم، والتخلية والتفرق بالأبدان عن تراض، وضمان الدرك أي أن أية ملاحقة أو تبعية أو مطالبة تلحق بعد عقد البيع، يلزم البائع بسدادها، كما يتم ذكر معرفة المتعاقدين بما تعاقدوا عليه المعرفة الشرعية النافية للجهالة، وذكر التاريخ، وأخيراً شهادة الشهود، والذين كان يتراوح عددهم ما بين سبعة شهود وشاهدين[١٠٠].

وفي حالة دفع جزء من الثمن وتأجيل جزء آخر كان يتم ذكر ذلك، فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٢٠ المؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٤٥هـ وهى من وثائق حصر الإرث، أن صاحب الوثيقة ويدعى أحمد بن موسى بن راجح البصروي كان له «في ذمة عيسى بن



محمد المغيري، بقية ثمن دار مبلغ ماية درهم وخمسين درهما ...»[١٠١] كما تذكر الوثيقة رقم ٤٩٤ أن صاحب الوثيقة تسلم «سبعة عشر درهما من ثمن حمار باعه بأربعين درهما»[١٠٢].

ومن الملاحظ أيضاً أن نظام البيع بالأجل شمل العديد من عمليات البيع والشراء وكان منتشراً في القدس في ذلك العصر. فالوثيقة رقم ٣٧٦ والمؤرخة في ١٥ رمضان سنة ٧٩٥هـ تشير إلى أن أحد أبناء بيت المقدس ويدعى «محمد بن يعقوب التاجر بالقدس الشريف والقاطن بدار ابن شاهين بحارة صهيون» قد أقر وهو على فراش الموت وفي حضور بعض الشهود «أنه في ذمته لمحمود بن يونس التاجر مبلغ ستين درهما نصفها ثلاثون، وفي ذمته أيضاً لعبد الرحمن بن محمد بن علي المصري القطان مبلغ ثلاثين درهما وفي ذمته لأحمد النيني ستة دراهم وذكر أن له عند سليمان بن سمعان المتشرف مبلغ ثلاثين درهما مقسطة في كل أسبوع درهم وله أيضاً عند محمد بن أحمد بن أبي ريشة مبلغ أربعين درهما نصفها عشرون درهما مقسطة في كل شهر ثلاثة دراهم وله أيضاً عند يوسف القصرجي خمسة وسبعين درهما في كل جمعة درهمين. وله عند محمد يعرف بابن الشحادة ثلاثين درهما مقسطة في كل أسبوع درهم واحد». واضح من هذه الوثيقة أن صاحبها من تجار الأقمشة، وكما يتضح من محتويات الوثيقة فقد كانت كل معاملاته بالأجل، وأن نظام الدفع كان يتم إما إسبوعياً وعادة كل يوم جمعة، وإما شهرياً[١٠٣].

ولم تكن تلك الطريقة من التعامل قاصرة على الرجال، بل شملت النساء كذلك، فهذه هى الوثيقة رقم ١٦٣ بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ ، وهى وثيقة حصر موجودات سيدة تدعي جوهرة بنت صلاح بن أبي بكر، أقرت وهى على فراش الموت «أن في ذمتها لمحمد بن الجوخي التاجر بالقدس الشريف سبعة وثمانين درهما، وللدلالة المشرفية خمسة وثلاثين درهما»[١٠٤].

ومن الملاحظ أيضاً أن أهل القدس استخدموا طريقة القرض الحسن فيما بينهم، ولضمان الحقوق فقد كان يتم كتابة ورقة بالدين تسمى «حجة». فالوثيقة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٨ محرم سنة ٧٩٣هـ وهى وثيقة حصر موجودات جاء بها أن ضمن ما تم حصره «حجة على محمد بن كيكلدي لحسن بن محمود بمبلغ عشرين درهم» و «حجة على حسن بن على بن جمعة الدمشقي للحرمة حياة بنت بدر الدين بن أبي بكر بمبلغ أربعمائة درهم وحجة على عايشة بنت اينبك باسم الحاجة خاتون بنت عمر بمبلغ أربعين درهم وحجة على شخص يسمى اسماعيل بن عيسى بن أحمد التركماني باسم حسن بن محمود بن عبد الله التركماني بمبلغ مايتا درهم نصفها ماية درهم وحجة

على موسى بن يعقوب بن حسن العجمي الحلواني باسم الحاج محمد بن مراد بن محمود العجمي السقا بمبلغ مايتا درهم وسبعون درهما...»[١٠٥] ومن الواضح أن هذه الحجج كان يتم الاحتفاظ بها عند شخص مؤتمن من الطرفين، أو يعتبر بمثابة وكيل عن أصحاب الديون إلى حين تحصيل مبالغ القروض هذه. وعن الوقت الذي يحين فيه سداد القرض، ففي بعض الوثائق لم يتم النص على ذلك، ويبدو أنه كان يترك تحديده لحين ميسرة، ففي الوثيقة رقم ٢٠١ جاء بها أن: المعلم علي بن محمد بن عبد الله البغدادي الخياط المقيم بالقدس الشريف اقترض من شخص يدعى «شمس الدين محمد بن علي بن فهد الحموي مبلغاً من الدراهم الفضة الجارية في معاملة يوميذ خمسة وثمانين درهما نصفها اثنان وأربعون ونصف درهم على سبيل القرض الشرعي «وبذلك شهد الشهود. ولكن هناك وثيقة تثبت أنه كان من حق المقرض أن يطالب بسداد القرض في أي وقت يشاء فالوثيقة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٢ جمادي الآخر سنة ٧٩٧هـ تذكر أن أحد أبناء القدس ويدعى الحاج محمد بن عبد الخالق بن محمد القدسي الطحان، قد اقترض من أحد التجار ويدعى ناصر الدين محمد بن المرحوم علاء الدين على الحموي التاجر بالقدس الشريف من الدراهم الفضة معاملة يومئذ تسعة وثلاثون درهما نصفها تسعة عشر درهما ونصف، وهذا المبلغ على سبيل القرض الحسن أو القرض الشرعي، كما نصت الوثيقة على أنه من حق الدائن أن يطالب المدين بالمبلغ متى شاء[١٠٦].

وينبغي أن نشير إلى أنه لم يكن الهدف من القرض الحسن أو «القرض الشرعي» حسبما جاء في الوثائق هو أن يكون الدخل الشخصي من العمل، وتشجيع مواجهة احتمالات المكسب والخسارة أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي فحسب، بل واضح من الوثيقة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٢ صفر سنة ٧٨٧هـ أن الهدف من هذا القرض الشرعي هو منع استغلال حاجة المحتاجين الذين تضطرهم ظروفهم إلى الاقتراض.[١٠٧] كما لم تكن عملية الاقتراض قاصرة على التجار وأرباب الحرف، بل انتشرت حتى بين أفراد الأسرة الواحدة. ففي الوثيقة المشار إليها آنفا أقرت الزوجة بأن في ذمتها لزوجها «بطريق القرض الشرعي من الدراهم الفضة الجارية في المعاملة الشامية مايتي درهم نصفها ماية درهم واحدة[١٠٨]».

ومن الملاحظ أيضاً أن عمليات الاقتراض بضمان كانت معروفة ومنتشرة بين أفراد المجتمع في بيت المقدس في ذلك العصر، فالوثيقة رقم ١٦٣ بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ، وهي إحدى وثائق حصر موجودات إحدى النساء المقدسيات، وقد كانت مريضة على فراش الموت والتي أقرت أن ضمن ما تمتلكه «زوج حلق بلولو، الواحدة رهن عند صدقة التاجر الحلبي والأخرى مع الدلالة المشرفية رهن على ثلاثة دراهم...[١٠٩]».





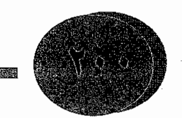
## النقود المتداولة:

من المعروف أن مدينة بيت المقدس لم يكن لها نظام نقدي منفصل عن دولة سلاطين المماليك، وهذه الحقيقة تؤكدها المصادر المعاصرة، فالقلقشندي - وهو معاصر - في حديثه عن القدس يقول: «ومعاملتها بالذهب والفضة والفلوس على ما تقدم في معاملة دمشق[١١٠]». كذلك من المؤكد أيضاً أن أحدا من ولاتها أو نوابها بعد أن تحولت إلى نيابة للسلطنة لم يقم بسك عملة خاصة، بدليل أن الدينار الجديد والذي يطلق عليه اسم «الأشرفي» نسبة إلى السلطان الأشرف برسباي ظل هو العملة الذهبية في كل من مصر والشام جميعها حتى نهاية العصر المملوكي[١١١]. كذلك يؤكد لنا ابن فضل الله العمري - وهو معاصر - أن معاملتها على أيامه كانت الدارهم «ثلثاها فضة والثلث نحاس» إلا أنه يذكر أنه وجد بها نوعاً من «الدراهم السوداء» والدرهم منها «ثلث دراهم» مما قيمته أي قيمة الدرهم ثمانية عشر حبة خروب - الخروبة ثلث قمحات... والدرهم قيمته ثمانية وأربعون فلسا» وهذه الدراهم السود لم تستخدم في المعاملات في الديار المصرية ولكنها دراهم إسمية[١١٢]. وكانت تلك الدراهم السود معروفة في الأسكندرية لكنها ربما أقل من الدراهم السود في القدس، حيث يذكر نفس المصدر أن الدرهم منها في الإسكندرية يعادل نصف درهم من الدراهم التي ثلثاها فضة والثلث نحاس[١١٣].

وإلى جانب تلك العملات المحلية من درهم ودينار وفلس، فقد عرفت القدس كثيراً من العملات الأجنبية، وتنوعت النقود المتداولة فيها تنوعا يتناسب مع العناصر والأجناس التي كانت تفد إليها، وبخاصة من الحجاج الوافدين من الغرب الأوربي، وغيرهم من البلاد الأخرى، ويؤكد لنا كثير من الرحالة أن العملات التي عرفت في الغرب الأوربي كانت متداولة في بيت المقدس ومعروفة، من ذلك ما يرويه لنا الرحالة فابري والذي زارها أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، أن العملات الفضية الألمانية والتي عليها علامة الصليب وهى من الفضة الجيدة كانت مستعملة[١١٤].

كذلك عرفت القدس «الدوكات» وهى عملة بندقية سكتها البندقية عام ١٢٩٤م، وقبل ذلك كانت تستخدم في معاملاتها في الشرق «الفورين» وهى عملة فلورنسة الذهبية، التي جاء ذكرها في إحدى الوثائق وهى الوثيقة رقم ١٩٧ تحت اسم «افلوري ذهب» وهى ترجمة لكلمة Flori أو Florino الإيطالية[١١٥]. كما عرفت القدس الدينار الصوري، فقد جاء في الوثيقة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ٧٤٥هـ أن صداق الزوجة «من الذهب ستة وثلاثون دينارا صورية...» والدينار الصوري هو تقليد للعملة الذهبية الإسلامية قام بسكه الصليبيون في مدينة صور، وعرف أيضاً باسم الدينار





المشخص لنقش الصليبيين صور ملوكهم عليه، وراج في تعاملاتهم المختلفة في الشرق الأدني فترة الحروب الصليبية(١١٦).

كما تثبت الوثيقة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٢ صفر سنة ٧٨٧هـ أن الدنانير الهرجة وهى دنانير ذهبية كانت تستعمل خاصة في الحلي والأساور والعقود وغيرها، بأن يصاغ في أطرافها حلقات صغيرة أو يجعل في جوانبها ثقوب - هذه الدنانير دخلت في المعاملات أيضاً. فقد أقرت الزوجة في هذه الوثيقة أنها تسلمت من زوجها وصار إليها مؤخر صداقها «من زوجها المسمى أعلاه من الذهب الهرجة المصري المسكوك أربعين مثقالا - دينارا - نصف ذلك عشرون مثقالا ذلك مؤخر صداقها على زوجها...(١١٧)».

وجدير بالذكر أيضاً أن بيت المقدس قاست مثل غيرها من المدن من أثر التلاعب في سك العملات سواء الذهبية أم الفضية وما كان يحدث فيها من غش، من ذلك على سبيل المثال ما يذكره عمدة مؤرخي ذلك العصر، وهو المقريزي من أن المعاملات المالية كانت مستقرة منذ بداية عصر سلاطين المماليك، وبخاصة عصر السلطان الظاهر بيبرس الذي ضرب الدراهم الظاهرية نسبة إليه «وجعلها كل ماية درهم من سبعين درهما فضة خالصة وثلاثين نحاسا وجعل رنكه على الدرهم وهو صورة سبع فلم تزل الدراهم الكاملية - نسبة إلي الملك الكامل ابن العادل الأيوبي والتي سكها سنة ٦٢٢هـ - والظاهر بديار مصر وديار الشام إلى أن فسدت سنة إحدى وثمانين وسبعمائة بدخول الدراهم الحموية في إمارة الملك الظاهر برقوق قبل سلطنته... فلما تسلطن... أكثر من ضرب الفلوس وأبطل الدراهم فتناقصت حتى صارت عرضا ينادى عليه في الأسواق...» كذلك يؤكد أن تغيير النقود ونقصان قيمة الفضة فيها كان يصحبه كثير من القلاقل والاضطربات الاقتصادية، وبخاصة في المعاملات في الأسواق والإيجار وأسعار السلع وما إلى ذلك(١١٨). وهذا ما تؤكده الوثائق في كثير من العبارات مثل: «الدراهم الوازنة الجارية في المعاملة يومئذ بالشام المحروس»، أي الدراهم التي يتعامل بها الناس بأمر من السلطان أو مشرف دار الضرب بعد موافقة السلطان(١١٩). أو عبارة «الدرهم المتعامل بها يومئذ»(١٢٠).

كما يذكر المقريزي في حديثه عن سنة ٨١٥هـ / ١٤١٢م عقب مقتل السلطان فرج بن برقوق أن الدراهم التي كان يتم التعامل بها كان نصفها فضة ونصفها نحاسا، واستمر إنقاص الفضة منها إلى أن صارت الفضة عشر الدرهم والتسعة أعشار من النحاس مما أدى إلى ارتفاع سعر الذهب بشكل كبير، بحيث ارتفع الدينار من خمسة وعشرين درهما، إلى خمسة وخمسين درهما. وبذلك اختلت العلاقة النسبية المعروفة منذ أوائل العصر المملوكي، وهى أن الدينار كان يزن عادة ٤,٢٣ جراما من الذهب،

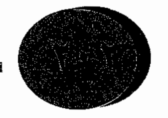
الدرهم ٢,٩٧ جراما من الفضة؛ أما الفلوس النحاس فكان كل درهم يساوي ٢٤ فلسا(١٢١).

ومن المرجح أن تكون عمليات التغيير في قيمة العملة قد صحبها نشاط كثير من مزيفي النقود المعروفين «بالزغلية»، وإن كانت المصادر التي بين أيدينا لم تشر من قريب أو بعيد إلى ذلك. إلا أنه من الطبيعي أن تتأثر مدينة بيت المقدس بما كان يحدث حولها في بلدان السلطنة المملوكية وبخاصة العاصمة. فالسلاطين أنفسهم ساعدوا على ذلك الاضطراب في العملة وقيمتها، وبخاصة السلطان برسباي ومن أتى بعده من سلاطين المماليك، فبعد احتكاره لكثير من أنواع المتاجر عمل على إنقاص معدل العملة، سواء من الذهب أم الفضة أو النحاس، مع الاحتفاظ بقيمتها الإسمية، وقد حذا حذوه كثير من السلاطين من بعده، مما ساعد على زيادة التدهور الاقتصادي الذي شهدته البلاد(١٢٢).

وجدير بالملاحظة أن التدهور في العملة المملوكية كان مرجعه إلى عدة اعتبارات، منها سوء الأحوال الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ عهد الجراكسة (١٣٨٢ - ١٥١٧م)، والذي نجم عن عدم الاهتمام بالإنتاج الزراعي والأرض الزراعية والاعتماد على التجارة الخارجية، فلما انهارت التجارة الخارجية صحب ذلك انهيار الإنتاج الزراعي، وبالتالي الصناعي، فضلا عن أن كثرة الحروب الداخلية والخارجية التي شنتها دولة المماليك سببت الاستنزاف الدائم لمواردها الاقتصادية وما أدى إليه ذلك من تلاعب السلاطين بالعملات، وخاصة بعد قلة ما كان يصل من الذهب من السودان، وخصوصاً بعد وصول البرتغاليين إلى ساحل غانا عام ١٤٦٠م ومقايضتهم الأهالي بسلعهم على الذهب، واتجاه هذا الذهب إلى المحيط الأطلسي وليس إلى البحر المتوسط، فشحت العملات الذهبية من مدن إيطاليا، ثم بالتالي من مصر وبلاد الشام. ومما لاشك فيه أن كمية الفلوس التي كانت تسك من النحاس أيضاً قد تأثرت في أواخر عصر سلاطين المماليك حيث قل ورود النحاس الذي كان يجلبه البنادقة نتيجة لسياسة الاحتكار التي اتبعها السلاطين، ومغالاتهم في أسعار التوابل وغيرها من متاجر الشرق، فضلا عما أضرت به تلك السياسة من قلة كمية النقد الذي كان يتدفق على البلاد، وانخفاضه بنسبة كبيرة، مما كان له أكبر الأثر في اضطراب المعاملات التجارية وبالتالي في قيمة العملة(١٢٣).

## المرتبات والأجور:

تلقى وثائق الحرم القدسي الشريف أضواءً جديدة على المرتبات والأجور في بيت المقدس في ذلك العصر، وهى معلومات نادرة المثال، فقد ذكرت الوثيقة رقم ٣ والمؤرخة في مستهل شهر ربيع الآخر أن راتب أحد مؤدبي الأطفال في كل شهر من شهور السنة



هو «ثلثون درهما نصفها خمسة عشر درهما»[١٢٤]. كما جاء راتب قارئ الميعاد، وهو درس ديني للوعظ والإرشاد والحث على التقوي، في المسجد الأقصى الشريف والصخرة الشريفة «خمسة عشر درهما نصفها سبعة دراهم ونصف»، على أن يقرأ ذلك بالصخرة الشريفة ليلتي الإثنين والخميس من كل أسبوع من بعد صلاة المغرب إلى وقت آذان العشاء، وبالأقصى الشريف ليلة السبت من كل أسبوع من صلاة المغرب إلى العشاء[١٢٥]. وفي وثيقة وقف الأمير تنكز على مدرسته بالقدس كانت رواتب المدرسين والطلبة والقائمين على المدرسة على النحو التالي: المدرس: ستون درهما فضة، وفي كل يوم من الأيام رطلا واحدا من الخبز، المعيد: ثلاثون درهما فضة، وفي كل يوم من الأيام ثلثي رطل من الخبز، الفقهاء: أي الطلبة من الصوفية، لكل واحد من الفقهاء المنتهين في كل شهر من الشهور عشرين درهما، وفي كل يوم من الأيام نصف رطل من الخبز، وإلى كل واحد من الفقهاء المتوسطين في كل شهر من الشهور خمسة عشر درهما فضة وفي كل يوم من الأيام نصف رطل من الخبز، وإلى كل واحد من الفقهاء المبتدئين في كل شهر من الشهور عشرة دراهم فضة وفي كل يوم من الأيام نصف رطل واحد من الخبز، وشيخ المحدثين في كل شهر من الشهور أربعين درهما فضة، وفي كل يوم من الأيام رطلا من الخبز، وقارئ الحديث النبوي الشريف، في كل شهر من الشهور عشرين درهما فضة وفي كل يوم من الأيام نصف رطل من الخبز، وإلى كل واحد من الجماعة المحدثين في كل شهر من الشهور سبعة دراهم ونصف درهم وفي كل يوم من الأيام نصف رطل من الخبز، وشيخ الصوفية في كل شهر من الشهور ستين درهما فضة وثلث رطل من زيت الزيتون وثلث رطل صابون وفي كل يوم من الأيام رطلا واحدا من الخبز، وإلى كل واحد من الصوفية في كل شهر من الشهور عشرة دراهم فضة وسدس رطل من زيت الزيتون وسدس رطل صابون، ويزاد الخادم والطباخ للطعام خمسة دراهم فضة. هذا إلى جانب ما كان يتم صرفه لكل واحد منهم من اللحم غير المطبوخ واللحم المطبوخ يوميا[١٢٦].

أما النساء المتصوفات فقد كانت رواتبهن على النحو التالي: شيخة رباط النساء عشرون درهما في كل شهر، ونصف رطل من الخبز في كل يوم من الأيام، القيمة والبوابة عشرة دراهم فضة في كل شهر، ونصف رطل من الخبز في كل يوم من الأيام؛ الفقيرات العجايز العشرة، سبعة دراهم ونصف لكل منهم في كل شهر، وثلث رطل من الخبز يومياً، قارئ القرآن العظيم، خمسة عشر درهما في كل شهر من الشهور، ونصف رطل خبز يومياً، قيم الطهارة، عشرة دراهم فضة في كل شهر من الشهور، ونصف رطل خبز يومياً، علما بأن الخبز كان من خبز الحنطة الطيب[١٢٧].

كما جاء في الوثيقة رقم ١٥ وتاريخها ١٧ صفر سنة ٧٦٥هـ أن أجر قارىء القرآن على تربة أحد الأمراء ويدعى الأمير طاز الواقعة بطريق باب السلسة )على الجانب الشمالي من الطريق) غير بعيد عن الحرم الشريف «خمسة عشر درهما» شهرياً، مثله مثل بقية قراء القرآن الذين يحضرون للقراءة في التربة المذكورة(١٢٨).

## ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع :

وتأتي الوثيقة رقم ٢١ والمؤرخة في مستهل شهر صفر سنة ٧٧٧هـ لتوضح لنا أنه كان من حق كل فرد في مدينةبيت المقدس الحصول على حد الكفاية، الذي يكفل الحياة في المجتمع. ففي هذه الوثيقة يطلب أحد أبناء بيت المقدس «صدقة من مرتب الرباط المنصوري» وعلى ظهر الوثيقة جاء أمر قاضي قضاة القدس الشافعي بمنحه تلك الصدقة، هذه الصدقة خرجت من ديوان الوقف، وهي عبارة عن أربعة أرغفة من الخبز كل يوم. وواضح من الوثيقة أن ديوان الوقف كان يخرج الكثير من أمثال هذه الصدقة للمحتاجين الذين يتم تسجيل أسمائهم في الدفاتر الخاصة بهذا الديوان(١٢٩).

كما يدخل في ضمان حد الكفاية لكل فرد إعداد السكن بأجر زهيد، وكما سبقت الإشارة في حديثنا عن الرباع، وتوفير السكن لمن لا سكن له، فقد جاء في الوثيقة رقم ٢٣ المؤرخة في عشر بقين من شهر صفر سنة سبعين وسبعمائة طلب سكن في إحدى دور الصوفية بالقدس، ومن الواضح أنه كان يتم فحص مثل تلك الطلبات والتحري عن طالب السكن، وفي حالة التأكد من صحة ما أورده من معلومات وبيانات يتم توفير السكن اللازم وخصوصاً إذا كان من الصوفية، وفي مثل هذه الحالة كان يتم عرض الطلب على قاضي القدس باعتباره مسئولاً عن الأوقاف لبيت في الأمر(١٣٠).

كما أن الوثيقة رقم ٢٣٢ من مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف. تذكر لنا أن أحد أبناء بيت المقدس ويدعى «يعقوب» قد تقدم لقاضي القدس، لأنه في عائلة كبيرة، وعنده عدة أولاد، وأنه أصبح في فاقة، وليس لديه شيء يرهنه أو يبيعه لكي ينفق منه على أولاده، ويطلب من القاضي أن يأمر له بصرف صدقة كمساعدة من أي جهة كانت يستعين بها على عياله(١٣١).

ولضمان توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية، تذكر لنا الوثيقة رقم ٣٦ والمؤرخة في ١٧ محرم سنة ٧٩٧هـ أن الأمير بدر الدين بن بركة خان، المتوفى سنة ٦٧٨هـ قد أوقف تربته بالقدس الشريف على مداواة المرضى وتجهيز الموتى، هذه

التربة هى الآن في ساحة المكتبة الخالدية بباب السلسلة، هذه المكتبة قد تم تأسيسها سنة ١٩٠٠ م، ولكي يضمن الواقف استمرار هذه الخدمة سواء في حياته أم بعد مماته، فقد أوقف عليها قرية دير الغصون الواقعة في قضاء طولكرم في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة طولكرم وعلى بعد ١٢ كيلو مترا منها. وأهمية هذه الوثيقة، فهى إلى جانب بيان دور مثل هذه المنشأة في توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية، فإنها حسمت ما ذهب إليه فان برشام من أن الواقف لهذه التربة هو إبنة بركة خان زوجة السلطان الظاهر بيبرس[١٣٢].

كما تم تخصيص جزء من ريع حمام البطرك بالقدس نظير توفير الرعاية الصحية لجماعة الصوفية في الخانقاه الصلاحية بالقدس، والتي كان قد أوقفها السلطان صلاح الدين الأيوبي على الصوفية، وبعد أن حددت الوثيقة رقم ٤٦ من وثائق الحرم القدسي وتاريخها ١٩ محرم سنة ٧٤٧هـ موقع الحمام ومشتملاته، وأجرة الحمام في اليوم وهى ثلاثة عشر درهما في كل يوم، على أن يتم دفع عشرة دراهم منها عند غروب شمس كل يوم، ويتم استبقاء ثلاثة دراهم «لأجل دخول الصوفية واغتسالهم في الحمام المذكور»[١٣٣].

ولم يكن توفير حد الكفاية قاصراً على الرجال، بل شاركت المرأة في ذلك بدور فعال، سواء لأبناء بيت المقدس، وللقادمين إليها من شتى أنحاء العالم الإسلامي، من ذلك ما جاء بالوثيقة رقم ٨٣٣ والمؤرخة في ٢٥ ربيع الأول سنة ٧٤٧هـ، من أن صاحبة الوثيقة وتدعى «فاطمة بنت محمد، وقد وقف عمادتها المستجدة بحارة المغاربة بالقدس على من يسكنها من الفقراء العجايز من المغاربة...»[١٣٤].

## وجوب تدخل الدولة:

كان على الدولة أن تتدخل في بعض الحالات وخصوصاً في حالات الميراث، عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من ترك مالا فلورثته... الحديث» والوثيقة رقم ٣٩٥ والمؤرخة في ١٣ جمادي الآخرة سنة ٧٩٥هـ، وفيها حصر ممتلكات شخص ضعيف على فراش الموت ويدعى خليل بن أحمد بن خليل، وبعد أن حددت الوثيقة التركة، ذكرت أن ورثة هذا الشخص شرعاً هم: «ابراهيم الغلام الشهير بالبرق وزوجته الحاجة خاتون بنت عبد الجليل» وقد أقر صاحب الوثيقة بذلك وهو على فراش الموت في حضور بعض الشهود الذين صدقوا على ما جاء بها[١٣٥].

كما أن الوثيقة رقم ٦٤٩ والمؤرخة في ١١ ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ تفيد كيفية تدخل الدولة للمحافظة على أموال الأيتام، ففي هذه الوثيقة تقدم أحد أوصياء الأيتام بطلب

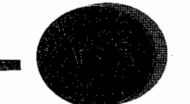
إلى قاضي القدس الشافعي باعتباره مسئولا عن رعاية الأيتام المقادسة، يطلب منه الإذن ببيع أربعة من الجواري، ومملوك، وبغلة، لاستغناء الأيتام عن استبقائهم وأن عدم بيعهم فيه ضرر على الأيتام: فطلب منه القاضي إحضار ما يثبت صحة طلبة فأحضر، فأذن له في البيع، إلا أن القاضي اشترط طرح الرقيق والحيوان بطريقة الإشهار على ذلك، أي البيع بالمزاد العلني كما نقول اليوم(١٣٦).

ومن الحالات التي أوجبت ضرورة تدخل الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد المجتمع ما تشير إليه الوثيقة رقم ٢٧٨ من وثائق الحرم القدسي، وهى عبارة عن «قصة» أي شكوى مرفوعة إلى قاضي القدس من إحدى النساء المقدسيات وتدعى «غالية ابنة عثمان بن ثعيلب» تذكر فيها أن والدها خلّف وقفاً على الذرية فقام أخوها بالاستيلاء عليه، وحرمها من نصيبها من ريع الوقف، كما أن والدها ترك مائتي رأس غنم، وكرم في أرض ماملا المعروفة في ظاهر القدس على بعد حوالي ميل إلى الغرب من باب الخليل، ودارين، وقطعة أرض زراعية أخرى، كل ذلك استولى عليه أخوها، وتطلب من القاضي مساعدتها في استرداد حقوقها(١٣٧).

كما أن الوثيقة رقم ٦٣٦ بتاريخ ٢٦ جمادي الأولى سنة ٧٩٦هـ، وهى من نوع الوثائق التي تتعلق بالسياسة الشرعية «الحسبة» ذاك أن ثلاثة من اليهود الذين كانوا يشتغلون في القصابة «الجزارة» قد أخلوا بشروط المهنة، ولذا فقد طلبوا عند قاضي قضاة القدس الشافعي، وتعهدوا بعدم ذبح لا ضأن ولا ماعز ولا بقر ولا جمال، لا لهم ولا للمسلمين، وإن خالفوا تعهدهم، دفعوا عشرة آلاف درهم كغرامة. هذه الوثيقة توضح لنا أمراً في غاية الأهمية، فقد جاء في السطرين الثالث والرابع منها أن هؤلاء اليهود قد أشهدوا «على أنفسهم وهم في صحة فهم وسلامة وجواز أمر من غير إكراه ولا إجبار...» فالشريعة الإسلامية كانت تشترط لصحة أي إقرار أن يكون من مطلق التصرف، إذ لا يقبل هذا الإقرار من الصبي أو المجنون أو من زال عقله، كما أن عبارة من غير إكراه، ولا إجبار عبارة يقصد منها أن الإكراه والإجبار لم يمارس عليهم لأنهم من أهل الذمة، وذلك لضمان أن الإقرار كان برضاهم ولاقتناعهم بجدوى توقيع مثل هذا التعهد، فأين هذا مما يفعله اليهود الآن في فلسطين؟؟

كما تفيد هذه الوثيقة أن تطبيق الشريعة الإسلامية كان سارياً على أهل الذمة في بيت المقدس مثل بقية سكان المدينة من المسلمين، ولم يبد أهل الذمة ومنهم هؤلاء اليهود أية غضاضة في ذلك طالما كان تحقيق العدالة هو الهدف الأسمى(١٣٨).





## الملكية العامة:

هناك موارد يجب أن تمتلك ملكية عامة حسبما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الناس شركاء في ثلاث: الماء والهواء والنار» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، فلقد كانت مدينة بيت المقدس تشكو باستمرار من قلة الماء لعدم وجود أنهار بها، وحتى أن أهلها كانوا يشربون من خزانات «صهاريج» أعدت خصيصاً لخزن ماء المطر، ذلك أن المدينة قائمة على تلال مرتفعة ذات طبيعة صخرية صلدة، وكان جل اعتمادها على مياه الأمطار، وعلى الينابيع الضئيلة الواقعة في سلوان وهى قرية واقعة إلى الجنوب الشرقي من القدس، وبعض البرك المحيطة بها مثل بركة ماملا غربي المدينة، وبركة السلطان بين الخليل وبيت لحم، وبركة حزقيا شمال شرقي المدينة، وتسمى أيضاً بركة البطرك أو بركة النصاري، إلى جانب بركة إسرائيل التي تعرف ببركة الضأن أو بركة الغنم(١٣٩).

وكان لدخول بيت المقدس تحت حكم سلاطين المماليك أثره الواضح في ازدياد عدد السكان بها، نظرا لما تمتعت به المدينة من أمن واستقرار، فضلا عما أحاط بالعالم الإسلامي آنذاك من ظروف سياسية ساعدت على الهجرة إلى المدينة، إلى جانب الظروف الاقتصادية وما كان لها من شأن ملحوظ في التطور السكاني بها(١٤٠).

لذا كان لابد من البحث عن مصادر جديدة للمياه لمواجهة زيادة السكان، وتركزت هذه السياسة في شقين، الشق الأول وهو ضرورة الاستفادة من المياه الجوفية، أما الشق الثاني فهو البحث عن مصادر جديدة للمياه خارج القدس. وفيما يتعلق بالمياه الجوفية، فقد ركز سلاطين وأمراء المماليك جهودهم في حفر كثير من الآبار في شتي أنحاء المدينة، وتركيب أعداد كبيرة من السواقي التي تجرها الجمال لرفع هذه المياه ليستفيد بها سكانها وزوارها في كثير من المنشآت الاجتماعية من أسبلة، وحمامات، وأحواض، وسقايات، ومطاهر أو مياضىء.

أما عن البحث عن مصادر جديدة للمياه خارج القدس في الأودية المحيطة بها والقريبة منها وتجميع هذه المياه وتوصيلها إلى المدينة المقدسة عن طريق عدة قنوات أهمها قناة السبيل أو قناة العروب التي كانت تأتي بالماء إلى القدس من عين العروب وبرك سليمان الواقعة في وادي العروب بين الخليل والقدس وعلى بعد ٢٢ كيلو مترا من القدس، حيث ينبع الماء من سبعة عيون. ومن وادي البيار عند الكيلو ١٨ على طريق الخليل وفيه خمسة ينابيع . والمياه التي تتفجر من هذه العيون تصب في برك سليمان الثلاث، ثم يسير الماء منها إلى قناة السبيل التي تقوم بتوصيله إلى القدس(١٤٢). وقد



ذكر المقريزي هذا الإنجاز الكبير في حديثه عن سنة ٧٢٨هـ / ١٣٢٧م بقوله: «وفيها كملت العين التي أجراها الأمير تنكز بالقدس بعدما أقام الصناع فيها مدة سنة... وركب في الجبل مجاري نقب لها في الحجر حتى دخل الماء إلى القدس، فكان له يوم مشهود»[١٤٣] وقد استمرت رعاية سلاطين وأمراء المماليك لهذا المصدر حتى نهاية العصر المملوكي[١٤٤]. كما وفرت هذه المصادر الجديدة الكثير من المياه حتى داخل المؤسسات الدينية والخيرية والثقافية، من ذلك أن المدرسة التنكزية التي أنشأها الأمير تنكز بجوار الحرم القدسي الشريف عند الباب المعروف بباب السلسلة، كان في وسطها بركة مثمنة يجري لها الماء من قناة العروب بحق واجب معلوم، ولهذه المدرسة طهارة تشتمل على خمسة بيوت أحدها مستحم، وفي كل بيت منها جرن حجر يجري إليه الماء من قناة العروب المذكورة[١٤٥]. كما أنشأ الأمير نفسه بركة ماء عظيمة تقع داخل الحرم ما بين الصخرة والمسجد الأقصى، وهي كبيرة وملبسة بالرخام[١٤٦]. بل لانغالي إذا قلنا إن القدس ظلت تستقي الماء عن طريق برك سليمان هذه وعين العروب حتى سنة ١٩٢٦م، عندما حلت محلها عين ماء فارة التي تبعد ١٤ كيلو مترا إلى الشمال الشرقي من القدس، وبعدها حلت محلها مياه رأس العين في سنة ١٩٣٥م، والتي تبعد حوالي ستين كيلو مترا إلى الشمال الغربي من القدس[١٤٧].

## بعض حرف أهل القدس:

إن وثائق الحرم القدسي الشريف تقدم مادة خصبة للمهتمين بالتاريخ الاقتصادي، وطبيعة الحياة الاقتصادية لمجتمع بيت المقدس في عصر الوثائق على الأقل، وخصوصاً وثائق الإرث وهي التي تبدأ بعبارة «حصل الوقوف على...» و «أشهد على نفسه...» وتسجل كل ما يملكه المتوفى، أو من يتم حصر ممتلكاته وهو مريض على فراش الموت، مع الإشارة إلى مهنته. كأن يكون «قصاراً»، وهو من يقصر القماش، أي ينقيه من الأوساخ والأدناس، وهو أشبه بمن يعمل حديثاً في المغاسل أو محلات تنظيف وكي الملابس. وعادة ما كان يتجمع أبناء هذه الحرفة عند عين من عيون الماء تسمى عين القصارين، حيث يصحبون معهم القماش أو الملابس المحتاجة إلى القصر، ويغسلونها بماء تلك العين، وينظفونها، ثم ينشرونها، ويوشونها بالماء مرارا، وحيث يتم تعريضها لحرارة الشمس والهواء، وعندما يتم تنظيفها ويقصر لونها أي يبيض، يتركونها حتى تجف، ثم يجمعونها ويأتون بها إلى دكاكينهم[١٤٨]. أو «الجدّاد واللقّاط» وواضح من الوثيقة رقم ٥٧٣ أن الجدّاد من يقطع فروع أشجار الزيتون بما فيها من ثمار، أو من يضرب تلك الأغصان بقطعة خشبية حتى يتساقط منها الزيتون، أما اللقاط فواضح أنه الشخص الذي يقوم بالتقاط حبات الزيتون وتجميعها في الأواني الخاصة بذلك



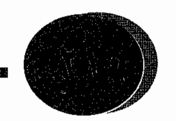


تمهيداً لعصرها في المعاصر وما إلى ذلك من أمور[١٤٩]. ومن الحرف التي أوردتها الوثائق حرفة «مغسل الأموات» والتي جاء ذكرها في الوثيقة رقم ٦٥٣، والتي يتضح منها أن هذه الحرفة كانت تلقى رواجاً في أوقات انتشار الأوبئة والطواعين، وحصل بعض المشتغلين بها على مبالغ كبيرة، فقد جاء في هذه الوثيقة أن نصيب هذا المغسل من الطاعون الذي انتشر عام ٧٩٥هـ، بلغ «مائتي ألف درهم»[١٥٠]. وكذلك حرفة «الجمّال»، وهذا الإسم يصلح لمن يبيع الجمال بسوق الجمال. ولمن يسوس الجمال، ويفتش عليها، وعلى طعامها وشرابها بأجرة من أصحاب الجمال معلومة تكفيه. وعلى من يستأجر الجمال بأجرة مخصوصة وهو ينتفع بالتحميل عليها[١٥١]. وحرفة «الحصري» وهي تدل على من يصنع الحصر التي تفرش في المحلات والبيوت، وكثير من دور العبادة وغيرها، للجلوس عليها[١٥٢]. و«الطحان» وتدل على من كان يستأجر الطواحين لأجل طحن الغلال من قمح وذرة وخلافها من الحبوب[١٥٣]. و«الحلواني» وهو اسم عند الإطلاق يدل على من يبيع أنواع الحلوى، ومنها الحلاة الطحينية، وأهل هذه الصنعة كانوا في أماكن متفرقة في القدس، وهم شهيرون في محالهم، هذه الحرفة كانت قديماً رائجة جداً[١٥٤]. ومن الحرف أيضا «السقاء» وهو اسم لمن يتعاطى نقل الماء إلى الدور، فيأتي للناس بما يحتاجونه من الماء في كل يوم تقريباً، وله على كل قربة ماء شيء معلوم. ويوجد بعض السقائين ممن يدورون في الأسواق، ويسقي الواحد منهم الناس بطاسة معه من جرة بيده أو سطل، ومنهم من كان يحمل المياه في قرب لأصحاب المحلات ، لرشها في الشوارع على الأقل صيفا وللشرب منها هم والمارة نظير أجر معلوم، وربما أيضاً للاستخدامات المختلفة وبخاصة في الأسواق التي خصصت لإعداد الأطعمة[١٥٥]. و«الصائغ» أو «الصايغ» وهو من يعمل في الذهب والفضة، ويغيرها من صفة إلى صفة على حسب رغبة الناس واتخاذه منها أدوات للزينة[١٥٦]. و «الجوخي» وهو من يشتغل ببيع الجوخ والأقمشة المصنوعة منه، ذات الألوان البسيطة كالأسود والأزرق والأحمر وغير ذلك من الألوان[١٥٧]. و «الخلال» واضح مما جاء في الوثيقة رقم ٦٩٥ المؤرخة في ١٧ شعبان سنة ٧٠٥هـ أنه كان يتاجر في الخل، وربما أطلق كذلك على من يقوم بصناعة الخل، خصوصاً وأن قصب السكر كان معروفا في بيت المقدس وكما سبقت الإشارة بذلك[١٥٨]. كما ورد ذكر «الحلاق» وهو إلى جانب ما يقوم به من عمل في عصرنا الحالي، كان على دراية بمعالجة بعض الأمراض، وربما تجبير بعض الكسور، فضلا عن عمليات ختان الصبية، وتضميد الجراح[١٥٩]. إلى جانب حرفة «الخباز» أي من يخبز الخبز للناس في الأفران نظير أجر معلوم، وكذلك «القفاص» أي صانع الأقفاص من جريد النخل وكذلك بعض الآنية من الخوص من سعف النخيل والذي ربما أطلق عليه أيضاً اسم «الخواص»[١٦٠]. ومن

الحرف أيضاً حرفة «القصاب» أي الجزار، وسمي بالقصاب لأنه يذبح الحيوانات من قصبتها. و «الأدمي» ويقصد به من يشتغل بتجارة الأدم أي الجلود؛ و «الخيال» ويقصد به من يشتغل بتجارة الخيول، وربما من يقوم برعايتها في طعامها وشرابها أو من يقوم بجرها وخصوصاً في المناطق المرتفعة إذا كانت مصاحبة لدواب الحمل في القوافل(١٦١). كذلك جاء في الوثيقة رقم ٤٩٤ وهي من وثائق حصر الموجودات أن صاحب الوثيقة كان يعمل «نساخا» أي ينسخ الكتب حيث لم تكن الطباعة قد عرفت بعد، كما جاء ذكر بعض أدوات النسخ وصناعة الحبر، ومن هذه الأدوات جاء ذكر «كيس ضمنه شب وكبريت» و «حجارة وزلط» و «جراب جلد ضمنه قشر بيض» ويبدو أن هذه الأدوات كانت تستعمل في صناعة الحبر(١٦٢).

كما انفردت بعض الوثائق بذكر بعض الوظائف في بيت المقدس، منها على سبيل المثال وظيفة «شيخ الشيوخ» وهو لقب يطلق على شيخ الصوفية، أو المتولي الإشراف على رجال الطرق الصوفية، كما أطلق أيضاً على شيخ الخافقاه الصلاحية بالقدس، والتي أوقفها السلطن صلاح الدين الأيوبي على الصوفية بها، كذلك وردت وظيفة «متولي البلد» وهو لقب يطلق على من يسند إليه القيام أو الإشراف على عمل من الأعمال، أو من يتقلد منصباً من المناصب أو ولاية من الولايات، وقد يحل محل لفظة رئيس أو صاحب أو مشد. كذلك ورد لقب «مستوفي بيت المال» وهو موظف في القدس مهمته الإشراف على تنظيم إيرادات الولاية أو النيابة ومصروفاتها، وجمع الضرائب ومحاسبة موظفي الجباية ومراقبة الحسابات، وهو يلي «الناظر» في المرتبة(١٦٣). وما جاء في الوثيقة رقم ١٩٢ المؤرخة في ٥ محرم سنة ٧٩٠هـ من أنه كان لدى «قاضي القضاة الشافعي» موظف يدعى «أمين الحكم» وهو المسئول عن رعاية شئون الأيتام لدى القاضي، ويقوم بالإنفاق عليهم من تركة والدهم أو يحاسب الوصي عليهم على ما أنفقه من أموال اليتامى(١٦٤). و «شيخ المغاربة»، فقد كان للمغاربة الذين يحجون أو يجاورون في القدس الشريف زاوية هي زاوية أبي مدين الغوث شعيب بن الحسين الأندلسي، وعليها أوقاف كثيرة، ولهم حارة تعرف بحارة المغاربة في القدس الشريف، ولهؤلاء شيخ يشرف على أوقاف الزاوية وينظم أمور المجاورين(١٦٥). ومنها الناظر على أوقاف الحرمين الشريفين في مكة والمدينة المنورة، ويقصد بها الأوقاف التي تم حبسها في القدس على مصالح الحرمين الشريفين بالحجاز، وواضح مما تذكره الوثيقة رقم ٢٢ والمؤرخة في ذي القعدة سنة ٧٠٧هـ أن إمام الروضة الشريفة بالمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة كان يقوم بتحصيل ريع تلك الأوقاف، ويشرف على الإنفاق منها على الأماكن الموقوفة عليها. من هذه الأوقاف قرية صغيرة تسمى قرية القصور من أعمال القدس الشريف، تم وقفها على مرتب الخطيب والمؤذنين ومصالح السقاية





المنصورية بالمدينة المنورة، وكانت تدر خمسة آلاف درهم في السنة. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على عروبة القدس في عصر سلاطين المماليك ومدى ارتباطها الشديد بأهم المقدسات الإسلامية الأخرى.

## هوامش البحث

١ - سفرنامه: نشر د. يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٤٥م، ص ١٩ - ٢٠؛ د. علي السيد علي: القدس في العصر المملوكي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ١٩٢.

٢ - د. عبد الحميد زايد: القدس الخالدة، دار الكتب المصرية، ١٩٧٤، ص ١٥؛ Foster: The Travels of John Sanderson in the Levant, London, 1931, p. 105/

3 - Fabri: The Book of the Wanderings of Brother Felix Fabri (circa 1480-1483 A.D.) Trans. By Aubrey Stewart, London, 1892, Vol. I. p. 279; Le Strange: Palestine Under the Moslems, Florance, 1890, p. 84; Lees: Village Life in Palastine, London, 1905, p. 139.

٤ - مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل بتاريخي القدس والخليل، القاهرة، ١٢٨٣هـ، جـ ٢، ص ٤٢٣؛ علي السيد علي: القدس، ص ١٩٢.

٥ - د. عبد الحميد زايد: نفسه، ص ١٩؛ د. علي السيد علي: نفسه، ص ١٩٣.

٦ - د. كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية تاريخية، عمان، ١٩٨٥م، جـ٢، ص ٧٠.

٧ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص ٧٢.

٨ - المصدر نفسه، جـ٢، ص ٩٥، الوثيقة رقم ٤٥٩.

٩ - المصدر نفسه، عمان، ١٩٨٣، جـ١، ص ٢٥٨؛ الوثيقة رقم ٤٨.

١٠ - المصدر السابق: نفسه، جـ١، ص ١٧٧ - ١٧٨، الوثيقة رقم ٣٤.

١١ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص ٩٧، الوثيقة رقم ٩٧.

١٢ - ناصر خسرو: نفسه، ص ٣٢.

13 - Thomas Wright : Early Travels in Palestine, London, 1889, p. 63.

14 - Hinkly: "The Modern Wall of Jerusalem:, A.A.S.O.R. Vol. I, pp. 1-28.



15 - Margaret Newett: Canon Pietro Casola's Pilgrims to Jerusalem in the year 1494, Manchester univ. Press, 1907, p. 250.

١٦ - د. كامل العسلي: وثائق مقدسية، جـ١، ص ٨٢ - ١٠٨.

١٧ - إنباء الهصر بأنباءالعصر، تحقيق د. حسن حبشي، القاهرة ١٩٧٠، ص٤١٧- ٤١٨.

١٨ - د. علي السيد: القدس في العصر المملوكي، ص ١٩٦.

١٩ - ابن نجيم «زين الدين ابراهيم الحنفي ت ٩٧٠هـ»: رسالة التحفة المرضية في الأراضي المصرية، وهى الرسالة السادسة في المخطوط رقم ٤٧٩ مجاميع - مصور ميكروفيلم رقم ١٥٢٤٧ - دار الكتب المصرية، ص ١٦٤ ب.

٢٠ - ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق د. حسن حبشي، القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧١، جـ٥، ص ١٨٧ - ١٨٨، د. ابراهيم طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٣٧ - ٢٣٨؛ انظر الوثيقة رقم٦٩٧.

٢١ - د. كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية، جـ١، ص ١١٩ - ١٢١.

٢٢ - د. ابراهيم طرخان: النظم الإقطاعية، ص ٢٣٧ - ٢٥٦، ص ٥٠٣ - ٥١٨.

٢٣ - الخطط المقريزية - المسماة بالمواعظ والاعتبار، ٣ أجزاء، طبع بولاق مصر، ١٢٧٠هـ، جـ١، ص ١٣٨.

24 - Lapidus (Ira. Marvin): Muslim Cities in the Later Middle Ages, Massachusctts, 1905, pp. 50 - 52.

د. علي السيد: القدس في العص المملوكي، ص ١٩٧ وما بها من مصادر ومراجع.

٢٥ - السبكي «تاج الدين عبد الوهاب ت ٧٧١هـ» معيد النعم ومبيد النقم، دار الكتاب العربي بمصر ١٩٤٨، ص ٣٤، د. علي السيد: القدس، ص ١٩٦.

٢٦ - د. كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية، جـ٢، ص ٧٤.

٢٧ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢ ص ٧٢.

٢٨ - د. ابراهيم طرخان: النظم الإقطاعية، ص ٢٤٢.

٢٩ - د. علي السيد: القدس، ص ١٩٧ - ١٩٨. Lapidus: op. cit., pp. 50 - 52

30 - Wright (Thomas): Early Travels in Palastine, London 1886, pp. 65- - 66.

31 - Ashtor: A Sorial and Economic Hist. of the Near East in the Middle Ages, London, 1976, 306 د. علي السيد : القدس ص ١٩٩.

٣٢ - عارف باشا العارف: تاريخ القدس، طبع دار المعارف بالقاهرة، ١٩٥١م، ص ٢١١.

٣٣ - المرجع السابق: نفسه، ص ٥٢؛ د. على السيد: القدس، ص ١٩٩.

٣٤ - د. محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم القدسي الشريف، حوليات كلية الآداب بالكويت، الحولية السادسة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٢.

٣٥ - المصدر السابق: نفسه، ص ٣٤.

٣٦ - المصدر السابق: نفسه، ص ٣٤ - ٣٥.

٣٧ - المصدر نفسه: ص ٣٥.

٣٨ - المصدر نفسه: ص ٩٩.

٣٩ - كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تصحيح بوليس راويس، باريس ١٨٩٤، ص ٢٣، د. علي السيد: القدس، ص ١٩٩.

٤٠ - د. كامل جميل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٩٢.

٤١ - عارف العارف: نفسه، ص ٢١٢؛ د. علي السيد: القدس، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

42 - Burchard of Mount Sion (A.D. 1280) in P.P.T.S. vol. xll, London, 1896, p. 99.

٤٣ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٢٥.

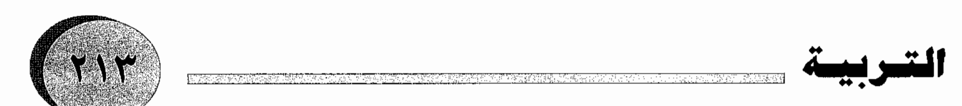
٤٤ - المصدر السابق: نفسه، ص ٢١؛ د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٣٧.

٤٥ - المصدر السابق: ص ٢١.

٤٦ - المصدر نفسه: ص ٨٨.

٤٧ - نفسه، ص ٢١؛ كامل جميل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٣٧.

٤٨ - انظر الوثائق: ١٢٦، ١٢٧، ٥١٢، ٩٣، ١٢١، ٢٥٧؛ د. محمد عيسى صالحية:



نفسه، ص ٢٥.

٤٩ - المصدر السابق: ص ٢٥.

٥٠ - المصدر نفسه: ص ٢٩.

٥١ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٣٧.

٥٢ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص ٣٨.

٥٣ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص ٦٠.

٥٤ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص ٤٢.

٥٥ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٣٠ - ٣١.

٥٦ - المصدر السابق: نفسه، ص ٣٣ - ٣٤.

٥٧ - المصدر نفسه: ص ٣٤.

٥٨ - المصدر نفسه: ص ١٠٥.

٥٩ - ابن مماتي: قوانين الدواوين، القاهرة ١٩٩١م، ص ١١٢؛ ابن الجيعان: التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، القاهرة ١٧٩٨م، ص ٧٢؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، القاهرة ١٩٩٤م، جـ٢، ص ٩٦؛ د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٣٦.

٦٠ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ١١٠ - ١١٢.

٦١ - المصدر السابق: نفسه، ص ١١٢؛ المقريزي: السلوك، جـ٢، ص ٩٧.

٦٢ - انظر الوثائق: ٩٤، ١٢٦، ١٣٢.

٦٣ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ١٣٧، الوثيقة رقم ٥٩٥.

٦٤ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص ١٦٨، الوثيقة رقم ٦٧.

٦٥ - الخياري: تحفة الأدباء وسلوة الغرباء المعروف برحلة الخياري، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٥١٨ تاريخ تيمور، ص ٢١؛ Prescott: Once to Sinai, the further Pilgrimage of Frair Felx Fabri, London, 1957, p. 174.؛ د. علي السيد علي: القدس في العصر المملوكي، ص ٣٠٢؛

٦٦ - Joshua Prawer: The Latin Kingdom of Jerusalem, London, 1972, p. 208 د. علي

السيد: القدس ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

67 - Margaret Newett: Op. cit. p. 251.

٦٨ - د. رشاد الإمام: مدينة القدس في العصر الوسيط، تونس ١٩٧٦، ص ١٥٠؛ د. علي السيد: القدس، ص ٢٠٤.

٦٩ - مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل، جـ٢، ص ٤٠؛ اللقيمي «الشيخ مصطفى أسعد» كتاب لطايف أنس الجليل في تحايف القدس والخليل، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٥٥٣ جغرافية، ورقة ٣٤.

٧٠ - زبدة كشف المماليك: ص ٢٣، د. علي السيد: القدس، ص ٢٠٤.

٧١ - مجير الدين الحنبلي: نفسه، جـ١، ص ٤٠١ - ٤٠٥؛ د. علي السيد: القدس، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

٧٢ - د. علي السيد: القدس، ص ٢٠٧ Margaret Newett: Op. cit. p. 251.

٧٣ - د. علي السيد علي: القدس، ص ٢٠٧ - ٢٠٨: P.P.T.S., Vol. lv,p. 111.

٧٤ - مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل، جـ١، ص ٢٠٤، ٢٨٦، د. علي السيد: القدس، ص ٢٠٨.

٧٥ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص ٤٠٤.

76 - Smith: Jerusalem, The topography, Economic and History from the Earliest times Vol. I. London MCM, pp. 315-319.

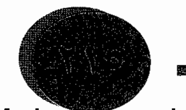
77 - Ency. Britanica, vol. 12, Scotland, 1972, p. 1009.

٧٨ - د.علي محمد علي: فلسطين في ماضيها العربي وحاضرها الصهيوني، طبع الدار القومية للطباعة والنشر بدون تاريخ طبع، ص ٢١؛ د. علي السيد: القدس، ص ٢١٠.

79 - Cunningham: The Holy Land and the Bible, New York, 1888, vol. 1, pp. 460 - 461.

٨٠ - د. كامل العسلي: وثائق مقدسية، جـ٢، ص ٢٧١.

٨١ - ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، جـ١، تحقيق أحمد



زكي باشا، طبع دار الكتب المصرية ١٩٢٤، ص ١٦٢؛ د. علي السيد: القدس، ص ٢٠٦.

٨٢ - د. نعيم زكي: طريق التجارة الدولية، ص ٢٨٧؛ د. علي السيد: القدس، ص ٢٠٦.

٨٣ - د. نعيم زكي: نفسه، ص ٢٩٢ - ٢٩٤.

٨٤ - أحمد سامح الخالدي: المعاهد المصرية في بيت المقدس، القدس ١٩٤٦م، ص ٩؛ د. كامل العسلي: من آثارنا في القدس، عمان، ١٩٨٢، ص ٢٩ - ٤٠.

٨٥ - مجير الدين الحنبلي: نفسه، جـ٢، ص ٤٣٤.

86 - Van Berchem: Jerusalem Ville, Le Caire 1922, p. 300.

٨٧ - د. كامل العسلي: من آثارنا في بيت المقدس، ص ٦٩ - ٩٦.

٨٨ - د. علي السيد علي: «الرعاية الاجتماعية في مكة المكرمة عصر سلاطين المماليك» مجلة التاريخ والمستقبل، كلية الآداب، جامعة المنيا، يناير ١٩٩٦، ص ٢٤٥.

٨٩ - د. فريد شافعي: العمارة العربية في عصر الولاة، القاهرة ١٩٧٢، القسم الأول، ص ٢٩.

٩٠ - د.كامل العسلي: وثائق مقدسية، جـ١، ص ٩١ - ٩٢.

٩١ - المصدر السابق: نفسه، جـ١، ص ١ - ٩٣.

٩٢ - د. علي السيد علي: القدس في العصر المملوكي، ص ٢١١؛ Lapidus: Op. Cit. p.. 96

93 - Bayard Dodge: Muslim Education in Medieval Times, Washington, 1962, p.5.

٩٤ - ابن الأخوة: كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص ٣٢١.

٩٥ - د. محمدعيسى صالحية: نفسه، ص ٤٩؛ الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، بيروت، دار الثقافة، بدون تاريخ، ص ١٢.

٩٦ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٤٩ - ٥١؛ عن التاجر السفار انظر: الأسيوطي «محمد بن أحمد المنهاجي» جواهر العقود ومعين القضاة والشهود،

مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م، جـ٢، ص ٥٩٧.

٩٧ - شيخ الربوة: كتاب نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ليبزج ١٩٢٣، ص ٤٨.

٩٨ - المصدر السابق: نفسه، ص ٤٩؛ كلود كاهن: الشروق والغرب زمن الحروب الصليبية ترجمة أحمد الشيخ، دار سينا، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٧٥؛ د. علي السيد على «طريق القوافل القاهرة دمشق عصر الحروب الصليبية»، بحث مقدم لندوة اتحاد المؤرخين العرب ٢١ - ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ بالقاهرة، ص ٧ -٨.

٩٩ - د. نعيم زكي: نفسه، ص ٣٠٥.

١٠٠ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٦٣ - ٦٨؛ د. كامل العسلي: نفسه، جـ١، ص ٢٤٨ - ٢٥٢.

١٠١ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٩٩.

١٠٢ - المصدر السابق: نفسه، ص ١١١.

١٠٣ - د. كامل العسلي: وثائق مقدسية، جـ١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

١٠٤ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٨٥.

١٠٥ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٨٧ - ٩١.

١٠٦ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٣٤ - ٣٧.

١٠٧ - د. زينب الأشوح: الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٢٢.

١٠٨ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢. ص ١١١.

١٠٩ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٨٥.

١١٠ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا، طبع المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩١٤، جـ٤، ص ٩٩.

111 - Asthor: Op. cit, p. 324.

(١١٢) مسالك الأبصار: جـ٥، ورقة ٦٨ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم جـ ٤٣٧٦؛

د. علي السيد علي: القدس، ص ٢٢٨.

١١٣ - المصدر السابق: نفسه، والصفحة ذاتها.

114 - The Book of the Wandering of. vol. 11, p. 138.

١١٥ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٤٢؛ د. علي السيد علي: القدس، ص ٢٣٠.

١١٦ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ١٠٥.

١١٧ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ١١١.

١١٨ - عن ذلك راجع المقريزي: شذور العقود في تاريخ النقود، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٢٠٣٦ج، ورقة ١٠؛ د. علي السيد علي: القدس، ص ٢٢٩.

١١٩ - انظر الوثيقة رقم ٣٢٦، د. محمد عيسى صالحية، نفسه، ص ٥٨ - ٦٦.

١٢٠ - د. كامل العسلي: وثائق مقدسية، جـ١، ص ١١٩.

١٢١ - المقريزي: السلوك:، جـ٤، ٢٣٢؛ د. كامل العسلي: نفسه، ص ١٢٤.

١٢٢ - د. نعيم زكي: نفسه، ص ٣٥٦ - ٣٥٨؛ د. علي السيد علي: القدس، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

١٢٣ - د. نعيم زكي: نفسه، ص ٣٦٠ - ٤١٣؛ د. علي السيد علي: القدس، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

١٢٤ - د. كامل العسلي: نفسه. جـ١، ص ١٩٥ - ١٩٦.

١٢٥ - المصدر السابق: نفسه، جـ١، ص ١٩٧ - ١٩٩؛ جـ٢، ص ١٦٧، الوثيقة رقم ٦٠٣.

١٢٦ - المصدر نفسه: جـ١، ص ١٠٦ - ١١٧.

١٢٧ - المصدر نفسه: جـ١، ص١١٨ - ١١٩.

١٢٨ - المصدر نفسه: جـ١، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

١٢٩ - المصدر نفسه: جـ١، ص ٢٠٩ - ٢١٢.

١٣٠ - المصدر نفسه: جـ١، ص ٢١٢ - ٢١٤.

١٣١ - المصدر نفسه: جـ١، ص ٢١٥ - ٢١٦.

١٣٢ - المصدر نفسه: جـ١، ص ٢٣٧ - ٢٤٠؛ Jerusalem Ville, p. 193.

١٣٣ - المصدر نفسه: جـ١، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

١٣٤ - المصدر نفسه: جـ١، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

١٣٥ - المصدر نفسه: جـ١، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

١٣٦ - المصدر نفسه: جـ٢، ص ٢٥.

١٣٧ - المصدر نفسه: جـ١، ص ٢١٧ - ٢١٨.

١٣٨ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٧٤ - ٨١؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص ٩٢.

١٣٩ - عارف باشا العارف: تاريخ القدس، ص ١٧٦ - ١٧٧؛ د. علي السيد علي: القدس، ص ٧٠.

١٤٠ - د. علي السيد علي: القدس، ص ٦٥ - ٧٠.

١٤١ - د. علي السيد علي: «الرعاية الاجتماعية في مكة المكرمة»، ص ٢٠٠ - ٢١٦؛ راشد القحطاني: أوقاف الأشرف شعبان بن حسين على الحرمين الشريفين، الرياض ١٤١٦هـ، ص ١٥٦ - ١٩٥.

١٤٢ - عارف باشا العارف: نفسه، ص ١٧٩؛ د. كامل العسلي: وثائق مقدسية، جـ١، ص١٠٥.

١٤٣ - السلوك: جـ٢، قسم ١، ص ٣٠٢؛ د. رشاد الإمام: نفسه، ص ١٨٣.

١٤٤ - مجير الدين الحنبلي: نفسه، جـ٢، ص ٤٤٥.

١٤٥ - د. كامل العسلي: وثائق مقدسية، جـ١، ص ١٠٩ - ١١٠.

١٤٦ - ابن كثير: البداية والنهاية، جـ١٤ ، ص ١٣٣؛ د. رشاد الإمام: نفسه، ص ١٨٤.

١٤٧ - عارف باشا العارف: نفسه، ص ١٨٠.

١٤٨ - د. كامل العسلي: نفسه،جـ٢، ص ١٦٠؛ محمد سعيد القاسمي: قاموس الصناعات الشامية، دمشق ١٩٨٨م، جـ١، ص ٣٥٣.

١٤٩ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ١٦٤.

١٥٠ - المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص ٩.

١٥١ - محمد سعيد القاسمي: نفسه ص ٨٣.

١٥٢ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٩٢؛ محمد سعيد القاسمي: نفسه ، ص ٩٨.

١٥٣ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٨٩؛ محمد سعيد القاسمي: نفسه، جـ٢، ص٢٩٠.

١٥٤ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٣٤ - ٣٥؛ محمد سعيد القاسمي: نفسه، جـ١، ص ١٠٦.

١٥٥ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ١، ص ٧٨؛ د. علي السيد علي: القدس، ص ٢١٠ - ٢٤٥.

١٥٦ - محمد سعيد القاسمي: نفسه، جـ٢، ص ٢٦٤، د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص٣٧.

١٥٧ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٨٥؛ محمد سعيد القاسمي: نفسه، جـ١، ص ٨٥.

١٥٨ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٤٨، الوثيقة رقم ٦٩٥.

١٥٩ - المصدر السابق: نفسه، ص ٤٤، الوثيقة رقم ٤٦١.

١٦٠ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ٩٢.

١٦١ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٦٠ - ٧٤، الوثائق ٣٢٦، ٣٣٦.

١٦٢ - المصدر السابق: نفسه، ص ١١٠ - ١١٣.

١٦٣ - المصدر نفسه: ص ٩٢ - ١١٣.

١٦٤ - د. كامل العسلي: نفسه، جـ٢، ص ١٠٥ - ١٠٧؛ د. علي السيد علي: وثائق الحرم القدسي الشريف وأهميتها في دراسة التاريخ الاجتماعي للقدس في العصر المملوكي، مجلة التربية القطرية، العدد ١٢٩، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

١٦٥ - د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٨٢، حاشية ١١٠.

